

صورة الإسلام والمسلمين
في السياسات التربوية والثقافية في أوروبا
(إيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وإسبانيا نموذجاً)

(صادق عليها الاجتماع التاسع للمجلس الأعلى للتربية والعلوم والثقافة للمسلمين خارج العالم الإسلامي)

موسكو، يونيو 2008

منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة . إيسيسكو . 1431هـ/2010م

المحتويات

تقديم

تعزيزاً للاهتمامات الكبيرة التي توليها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ـ إيسيسكو ـ للمسلمين خارج العالم الإسلامي، وارتباطاً بالزيارة الرسمية التي قمت بها إلى موسكو لدعم الانفتاح الجديد للحكومة الروسية على العالم الإسلامي وتتويجه بانضمام روسيا الاتحادية عضواً مراقباً في منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ومواصلة لتفعيل استراتيجية الإيسيسكو في مجال العمل الثقافي الإسلامي لفائدة المسلمين خارج العالم الإسلامي، عقدت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ـ إيسيسكو ـ بالتنسيق مع معهد الحضارة الإسلامية في موسكو الاجتماع التاسع للمجلس الأعلى للتربية والعلوم والثقافة للمسلمين خارج العالم الإسلامي يومي 24 و25 يونيو 2008 في موسكو، الذي ترأسته بحضور كريمةُ فخامة الرئيس الأذربيجاني السيدة ليلى علييفا، إلى جانب حضور السيد إلشاد إسكنداروف، أمين عام منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للتعاون والحوار، وسماحة مفتي روسيا السيد عمر إدريسوف، ورئيس المركز الثقافي لروسيا، السيد عبد الواحد نيازوف. وخلال هذا الاجتماع تم تقديم وثيقة **صورة الإسلام والمسلمين في السياسات التربوية والثقافية في أوروبا**، وتمت المصادقة عليها من قبل المجلس. وهي نتيجة مجهود جماعي قام به خبراء لدى الإيسيسكو في الدول الأوروبية. وستمكن الدراسة من التعرف على الأوضاع الحقيقية للمسلمين وعلى المشاكل التي تعترضهم من خلال الحديث عن السياسات التربوية والثقافية المتبعة في دول الاتحاد الأوروبي، والتدبير المختلف لكل دولة وتعاملها مع مواطنيها المعتنقين للإسلام، سواء كانوا مواطنين أصليين أو وافدين استقروا وأصبحوا جزءاً من المجتمع.

وتطرح الدراسة مسألة التربية الدينية في دول الاتحاد الأوروبي وتجربة خمس دول أوروبية هي : إيطاليا وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وإسبانيا، في التعامل مع الإسلام والمسلمين من خلال سياسات هذه الدول التربوية والثقافية، سواء ما يتعلق منها بوضعية المدارس والمدرسين. كما تعرضت الدراسة إلى مسألة

الوضعية القانونية للمنظمات الإسلامية في هذه الدول، وقضية تكوين الأئمة التي أصبحت من القضايا المهمة على رأس أولويات الساسة الأوروبيين. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإيسيسكو قد وضعت برنامجاً لتأهيل الأئمة وشرعت في تنفيذه خارج العالم الإسلامي ابتداء من سنة 2008، وهي عاقدة العزم على مواصلة هذا البرنامج وتطويره وتوسيعه نظراً للحاجة الماسة إلى تأهيل الأطر الدينية للمسلمين خارج العالم الإسلامي بما يحفظ ثوابت الدين الإسلامي ويتفاعل مع المحيط الجديد بكل وعي ومسؤولية.

والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إذ تسعى من خلال نشر هذه الدراسة أن تسلط الأضواء على صورة الإسلام والمسلمين في السياسات التربوية والثقافية في أوروبا، تهدف كذلك إلى أن تكون شريكاً فعلياً للدول الأوروبية في تدبير الشأن الإسلامي في قضايا تندرج ضمن اختصاصاتها التربوية والثقافية. وهناك ترحيب مبدئي من قبل الدول الأوروبية ومؤسساتها الاتحادية في تمتين أواصر هذا التعاون، كان من آخر نتائجه دعوة عدد من وزراء الثقافة في الدول الأعضاء في الإيسيسكو للمشاركة في المؤتمر الأوروبي للوزراء المكلفين بالثقافة الذي عقد في باكو،عاصمة أذربيجان في ديسمبر 2008. وقد تم خلاله تقديم الكتاب الأبيض حول حوار الثقافات الذي أعده مجلس أوروبا، وقامت الإيسيسكو بترجمته وطباعته إلى العربية بعد أن تمت استشارتها في بنوده الكبرى. وبالمقابل وجهت الإيسيسكو دعوات لبعض الوزراء المكلفين بالثقافة في أوروبا لحضور أشغال المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء الثقافة (باكو، 13-15 أكتوبر 2009). ومثل هذه المبادرات المشتركة من شأنها بناء الثقة وتعزيز التعاون والتبادل بين الشعوب والثقافات.

ويسعد المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة أن تنشر اليوم هذه الدراسة في كتاب ليعم بها النفع.

والله نسأل أن يوفقنا إلى ما فيه الخير لأمتنا وللإنسانية جمعاء.

الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري

المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة

1. صورة الإسلام والتربية

ترتبط صورة الإسلام والمسلمين في أوربا في غالب الأحيان بظاهرة الإسلاموفوبيا. ويساهم غلو البعض في إذكاء مشاعر الريبة والتوجس من ذلك الإسلام الذي يدعون تمثيله، فضلاً عن قصور المعرفة وعدم الإلمام بمبادئ الدين الإسلامي، في تكريس صورة خاطئة عن الإسلام والمسلمين.

وبغية رصد السمات المميزة للصور النمطية التي تغذي ظاهرة الإسلاموفوبيا، نورد دراسة أنجزها قسم السياسات البنيوية والتماسك بالبرلمان الأوربي تحت عنوان "الإسلام في الاتحاد الأوربي : أي رهانات من أجل المستقبل". وتحيل هذه الدراسة بدورها على تقرير صدر في 1997 عن منظمة "Runnymede Trust" غير الحكومية التي يوجد مقرها في إنجلترا تحت عنوان : "الإسلاموفوبيا : تحد يواجهنا جميعاً". ويقدم هذا التقرير الإسلاموفوبيا كما يلي :

1. ينظر إلى الإسلام باعتباره وحدة متراصة وجامدة وغير قابلة للتغيير؛
2. ينظر إلى الإسلام باعتباره منفصلا و"آخراً" ليست له أي قيم مشتركة مع الثقافات الأخرى دون تأثير فيها أو تأثر بها؛
3. ينظر إلى الإسلام باعتباره أدنى من الغرب وبربرياً وغير منطقي وبدائياً وقائماً على التمييز على أساس الجنس؛
4. ينظر إلى الإسلام باعتباره عنيفاً وعدوانياً وتهديدياً وداعماً للإرهاب ومنخرطاً في صراع للحضارات؛

5. ينظر إلى الإسلام باعتباره إيديولوجية سياسية توظف لأغراض سياسية وعسكرية؛
6. كل الانتقادات التي يوجهها الإسلام للغرب مرفوضة؛
7. يستغل العداء للإسلام ذريعة لتبرير ممارسات التمييز ضد المسلمين أو لإقصائهم من المجتمع؛
8. ينظر إلى معاداة الإسلام باعتبارها ظاهرة طبيعية وأمراً عادياً.

ومنذ صدور تقرير منظمة "Runnymede Trust" في 1997، اتسعت دائرة النقاش بشأن الإسلاموفوبيا، لاسيما في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001 وبعد الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها أوربا وما واكب ذلك من جدال حول الإسلام وحرية التعبير. ومن ناحية أخرى، تعرف دراسة أصدرها مجلس أوربا في 2005 تحت عنوان "الإسلاموفوبيا وعواقبها على الشباب" الإسلاموفوبيا باعتبارها «شعوراً بالخوف أو حكماً مسبقاً على الإسلام والمسلمين وكل القضايا ذات الصلة بهم. وسواء اتخذت الإسلاموفوبيا شكل ظواهر يومية من العنصرية والتمييز أو أعمال عنف، فإنها تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان وتهديدا للتماسك الاجتماعي»[1].

ولعل مرد هذه المظاهر من عدم التفاهم والصور النمطية هو غياب معرفة صحيحة بالإسلام ومبادئه وتاريخه. ونتيجة لذلك، يجري الخلط بين الإسلام والتطرف والإرهاب والانغلاق الثقافي والاضطهاد وكراهية الغرب وأوربا.

وعلاوة على ذلك، تساهم وسائل الإعلام، التي تتسم بانحيازها في الغالب وافتقارها إلى الموضوعية، بشكل كبير في نشر مظاهر عدم التفاهم

(1) "المسلمون في الاتحاد الأوربي : التمييز والإسلاموفوبيا"، تقرير صادر عن المركز الأوربي لمراقبة العنصرية وكراهية الأجانب في 2006، ص 61.

وتكريسها. وغالبا ما ترتبط صورة الإسلام بتلك العمليات الإرهابية التي ينفذها بعض المتعصبين أو بمشكلات هجرة المسلمين المقيمين في أوربا. ولا شك أن هذه القضايا تكتسي أهمية بالغة، غير أن مواكبتها قلما يصاحبها تقديم معلومات دقيقة وموضوعية عن الإسلام، الذي لا تبذل الجهود لمعرفة حقيقته. وإذا كانت النظرة إلى الإسلام مرتبطة فقط بما يعرض من أحداث ووقائع، فإن ذلك لا يُمكِّنُ من إدراك البعد الروحي والمقدس لرسالة الإسلام.

إن "المعلومات عن الإرهاب"، التي لا يجادل اثنان في مدى أهميتها، والتي من المفروض أن ترافقها معلومات ملائمة حول الحقائق الدينية التي لا علاقة لها بالتشدد، غالباً ما تتحول إلى "إرهاب للمعلومات" حيث يسهل في إطاره استغلال كل المشاعر التي تثيرها أعمال إجرامية لا صلة لها بالإسلام سوى ادعاء مقترفيها الانتماء إليه. ومن ثم، ودون أي دافع آخر غير الرغبة في تحقيق مصالح إيديولوجية وسياسية، يتحول الشعور المشروع بالخوف من الإرهاب إلى خوف من الآخر ومن الاختلاف أو الخوف بشكل مباشر من الدين، بل الخوف من دين مختلف عن الديانة التي نعتنقها»[1].

وفضلاً عن المعلومات المغلوطة عن الإرهاب، ثمة نزوع نحو الانغلاق في أوساط بعض الجاليات المقيمة في أوربا، والتي تنحو إلى الانعزال وتشكيل "غيتو إسلامي"، مما يغذي الأحكام المسبقة لدى بقية السكان ويكرس نظرتهم إليهم باعتبارهم طوائف. وعلى هذا النحو، فإن الطرفين يخلان بالتزامهما بمعرفة الآخر والاحترام المتبادل، وهما مبدآن ينبغي أن يشكلا أساس مجتمع يتسع للجميع ومجتمع منفتح ومتعدد الأديان، وهو المجتمع الذي تسعى البلدان الأوربية إلى بنائه.

إن المعرفة المتبادلة للتقاليد الدينية والثقافية شرط أساس لبناء هذا المجتمع الذي ينعم في إطاره المواطنون، أيا كانت أصولهم، باحترام

---

(1) مولايكا إينرييلو "Essere musulmani nella scuola di oggi, in Musulmani d'Occidente" ص 262.

معتقداتهم وتمكينهم من ممارسة شعائرهم الدينية دون أن يتعرضوا لمشاعر الكراهية أو يثيروها.

ومن هذا المنطلق، فإن صورة الإسلام والمسلمين مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمجال التربية؛ ذلك أن هذا الميدان هو الذي يكفل لأجيال الأمس والأجيال الحديثة أن تتلقى تربية حول الممارسة المسؤولة لدينهم من جهة، والتعرف على باقي المكونات الدينية والعلمانية للمجتمع من جهة ثانية. وفي هذا السياق، تكتسي التربية على التنوع الثقافي أهمية بالغة ويتعين ربطها بالتربية الدينية، حيث إن تضافر هذين العنصرين كفيل بجعل صورة الأديان والمتدينين بشكل عام وليس المسلمين فقط صورة حقيقية متحررة من سلطة الجهل والخوف.

وعلى هذا النحو، سيمكن الاعتراف بالإسلام باعتباره ديانة توحيدية شأنها في ذلك شأن الديانتين اليهودية والمسيحية اللتين توجدان في أوربا منذ أزيد من ألف سنة، ومن ثم سيكون بوسع الإسلام أن يسهم من خلال قيم الحكمة والقدسية في إبراز غنى خلق الإله الواحد وتنوعه.

2. الإسلام في المدارس

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، تعد التربية المجال الرئيس الذي يتعين العمل في إطاره على تصحيح صورة الإسلام والمسلمين في أوربا. ويشمل هذا المجال محورين متكاملين، هما معرفة غير المسلمين، من أتباع الديانات الأخرى ومن غير المؤمنين، بالإسلام؛ ثم التربية الدينية للمسلمين، أي التربية الإسلامية.

وفيما يتعلق بالتربية بالمدارس، ثمة مظهران في المنظومة التعليمية الأوربية مرتبطان بوجود الجاليات الإسلامية في أوربا، وهما :

1. التربية الدينية في المدارس الحكومية؛
2. إحداث مدارس دينية خاصة[1].

والجدير بالملاحظة أن هذين الخيارين يبدوان متنافرين؛ فإما أن تجد التربية الدينية موقعاً داخل المدارس الحكومية، وإما أن يضطر المتدينون إلى التوجه إلى المدارس أو المؤسسات الدينية. وينطوي هذان الخياران على عدة مخاطر سنحاول إبرازها فيما بعد. ويبدو أن هذين الخيارين لا يمكنان من مواجهة مشكلات من قبيل إقصاء الآخر وعدم التسامح والجهل واحترام المتدينين والديانات في أوربا.

---

(1) "الإسلام في الاتحاد الأوربي: أي رهانات من أجل المستقبل"، دراسة أنجزها قسم السياسات البنيوية والتماسك بالبرلمان الأوربي، ص 45.

2.1. التربية الدينية الإسلامية في بلدان الاتحاد الأوربي

«توجد ببلدان الاتحاد الأوربي ثلاثة نماذج للتربية الدينية داخل المدارس الحكومية، ويمكن تلخيصها كما يلي :

أ) لا توفر بعض البلدان أي تربية دينية في إطار حصص دراسية خاصة، ويتم تدريس بعض المبادئ حول مختلف الديانات في إطار مواد أخرى كالتاريخ والأدب والفلسفة. وينطبق ذلك على سبيل المثال على فرنسا (باستثناء مقاطعتي الألزاس ولالورين)؛

ب) وفي بلدان أخرى، هناك شكل من أشكال التربية الدينية غير الطائفية. ويركز هذا النمط من التربية الذي يتخذ أسماء مختلفة (علوم الأديان وتاريخ الأديان وغير ذلك) على تدريس الخصائص الرئيسة للديانات الكبرى. ويضطلع بهذا العمل مدرسون تعينهم الجهات الحكومية ويمتلكون المؤهلات الضرورية التي تنص عليها قوانين الدولة. وتعتمد كل من السويد والدانمرك وإنجلترا وبلاد الغال هذا النمط مع وجود اختلافات من بلد لآخر؛

ج) وتوفر بلدان أخرى تربية دينية طائفية تركز على ديانة معينة. ويعهد بذلك إلى مدرسين ينبغي أن يمتلكوا، علاوة على القدرات التي تشترطها الدولة، رخصة خاصة تمنحها الجماعة الدينية التي ينتمون إليها. وفي المدارس الحكومية في بعض البلدان، يتم تدريس ديانة واحدة فقط، ويعفى الطلاب الذين لا يرغبون في متابعة الدروس الخاصة بالدين من الحضور (كما هو الحال بالنسبة إلى اليونان). وفي بلدان أخرى، يتم تدريس عدة ديانات (بلجيكا وألمانيا والنمسا وفنلندا على سبيل المثال)، وتمنح للطلاب حرية اختيار نوعية التعليم الذي يرغبون في متابعته.

وفي الحالات الواردة في الفقرتين "أ" و"ب" لا تطرح الديانة الإسلامية أي مشكلة، حيث يجري تدريسها كباقي الديانات. أما بالنسبة للبلدان التي توفر تربية دينية طائفية، فإن الوضع مختلف وأشد تعقيداً»[1].

«وقد انتهجت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي طرقاً مختلفة في مجال تدريس الديانة الإسلامية.

ففي إسبانيا، وقعت اللجنة الإسلامية في 1992 اتفاقاً مع الدولة تلاه اتفاق آخر في 1996 يتعلق بتعيين من يعهد إليهم بتدريس الديانة الإسلامية ودفع تعويضات لفائدتهم. وبمقتضى هذه الاتفاقات، يمكن للآباء، مع بداية كل سنة دراسية، أن يتوجهوا للمدرسة ويطلبوا توفير تربية دينية إسلامية لأبنائهم. ويحال هذا الطلب على الجماعات الإسلامية المختصة بالمنطقة التي تتولى بدورها اقتراح الأساتذة الذين يجب أن تتوفر فيهم المؤهلات التي تشترطها وزارة التربية وأن يحظوا بموافقة اللجنة الإسلامية. وتتكفل الدولة بمصاريف هذا التعليم إذا كان عدد المستفيدين لا يقل عن عشرة طلاب. وقد اقتبس هذا النظام من النموذج المعتمد في تدريس الديانة المسيحية في المدارس الإسبانية. وإذا كان هذا التعليم الأخير قد عرف نجاحاً في البداية، فإن التربية الدينية الإسلامية طالما واجهت عراقيل من أصوات معارضة داخل اللجنة الإسلامية وجراء اختلاف هذه الأخيرة مع وزارة التربية بشأن المؤهلات التي ينبغي أن يمتلكها مدرسو الديانة الإسلامية للاضطلاع بمهامهم. وهذا ما جعل تدريس هذه الديانة يقتصر على مدارس مدينتي سبتة ومليلية (حيث يمثل المسلمون غالبية السكان). ولم تبادر الحكومة الإسبانية إلى توسيع نطاق هذا التعليم ليشمل بقية مناطق البلاد إلا في 2005.

وفي بلجيكا، تعود بداية تدريس الديانة الإسلامية في المدارس إلى منتصف عقد السبعينات، وكان المدرسون يخضعون في البداية لعملية انتقاء

---

(1) المصدر السابق.

من قبل المركز الثقافي الإسلامي في بلجيكا التابع للمسجد الكبير في بروكسيل. بيد أنه بعد أن أصبحت تمثيلية هذه الهيئة موضع تساؤل (في بداية عقد التسعينات)، توقفت الدوائر الحكومية عن اللجوء إلى خدماتها. وأمام الحاجة المتزايدة إلى تربية دينية إسلامية (أزيد من 54000 طالب يختارون هذا النمط من التكوين)، فقد نتجت عن هذا القرار جملة من المشكلات ذات الصلة بعملية انتقاء المدرسين (حوالي 700 مدرس في 2001) وبالمضامين البيداغوجية»[1].

«وبعد هذه النظرة الموجزة، يمكن أن نقول إن التربية الدينية الإسلامية لم تجد حتى الآن فضاء أرحب داخل المدارس الحكومية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي التي توجد بها تربية دينية طائفية. وقد يقول المرء إن هذه الوضعية تنطبق على معتقدات دينية أخرى، يطالها التهميش، أو يتم إقصاؤها من المنظومة التربوية الوطنية، لكن هذه المعتقدات لها في العادة عدد قليل من الأتباع لا يمكن مقارنتهم من حيث العدد في كثير من البلدان بالجاليات الإسلامية. وتقف أسباب أخرى وراء النقص المسجل على مستوى التكوين الديني الإسلامي في المدارس الحكومية، لاسيما أن استقرار الجالية الإسلامية حديث العهد في العديد من البلدان الأوربية. وتبعاً لذلك، ما زلنا لم نصل إلى الاستجابة إلى المتطلبات الحالية التي تكفل تفعيل الآليات المعقدة التي تنظم التربية الدينية الإسلامية في المدارس.

وأول هذه المتطلبات توفر هيئة تدريسية مكونة كما ينبغي وقادرة على تدريس الديانة الإسلامية وتمتلك الكفاءات الأساس للاضطلاع بهذه الوظيفة التربوية داخل المدارس الحكومية.

وثاني هذه المتطلبات وجود هيئة أو عدة هيئات قادرة على تمثيل مجموع الجالية الإسلامية. وثمة حاجة ملحة إلى مثل هذه البنيات

---

(1) المصدر السابق، ص 45-46. لمزيد من المعلومات حول إيطاليا وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وإسبانيا، انظر البيانات الواردة في الفصل الثالث.

المؤسسية، لاسيما في البلدان التي يتكفل فيها ممثلو الجماعات الدينية بعملية انتقاء المدرسين واختيار البرامج والنصوص الدينية والموافقة عليها. ولعل أفضل مثال على ذلك إسبانيا، حيث أعاق الاختلاف الذي نشأ بين مختلف المنظمات الإسلامية الأعضاء في اللجنة الإسلامية الإسبانية إمكانية تدريس الديانة الإسلامية. وقد سجلت مثل هذه المعيقات أيضاً في بلجيكا، بينما فشلت في ألمانيا محاولات وضع برنامج تربوي يستهدف تدريس الديانة الإسلامية جراء عدم إشراك ممثلي الجاليات الإسلامية بشكل كاف. وتبرز هذه التجارب المشكلات التي تطرح عندما نتناول قضية التربية الدينية الإسلامية دون أن نعترف بموازاة ذلك بوضعية قانونية ومستقرة للجاليات الإسلامية المقيمة في كل دولة عضو على حدة»[1].

ولا شك أن توفر مدرسين مؤهلين لتدريس الديانة الإسلامية ووجود هيئة أو هيئات تمثل الجاليات الإسلامية أمام الدولة يعتبران شرطين أساسيين لتدريس الديانة الإسلامية داخل المدارس الحكومية. وبالرغم من ذلك، يمكننا أن نتساءل عن مدى نجاعة هذا الحل، أي تدريس الديانة الإسلامية في المدارس الحكومية، حتى وإن كان مؤهلاً ومعترفاً به، للتوفيق بين التربية الدينية والتربية متعددة الثقافات داخل مجتمع علماني. وفي الواقع، فإننا نعتقد أن ذلك ليس حلاً ملائماً لهذه المسألة.

■ خطر الانعزال :

«إن خطر انعزال الجماعات المهاجرة يبقى قائماً، كما أن الكثيرين يتخوفون من المخاطر التي يشكلها قيام مجتمع مواز له قواعده الخاصة. والجدير بالملاحظة في هذا السياق أن سياسة تدبير الموارد المالية المرصودة لإدماج الأجانب لم تكن تتسم في حالات كثيرة بالحذر اللازم، وساهمت عن غير قصد في تكريس المشكلات التي كان يفترض أن تجد لها

(1) المصدر السابق، ص 47-48.

حلولا. فقد اختارت عدة إدارات مدرسية إقليمية على سبيل المثال أن تشجع تسجيل الطلاب غير الأوربيين في بعض المؤسسات التعليمية "التي تخضع لانتقاء مسبق" إن لم يكن في مدرسة واحدة بحجة التمكن من تدبير أمثل للموارد المخصصة لعملية الإدماج وتفادي تبذيرها. وقد شكلت هذه النظرية في غالب الأحيان ذريعة لتغطية النقص المسجل على مستوى الموارد البشرية المؤهلة لاستقبال الطلاب الأجانب.

وقد اشتكى بعض المسؤولين عن هذه المؤسسات، التي كانت تواجه خطر التحول إلى مدارس منعزلة، من عدم قدرتهم على إنفاق الموارد الموجهة إليهم قصد تمويل عملية الإدماج طالما أن المدرسين يرفضون القيام بهذا العمل[1]. وقد واجهنا مؤخراً مثل هذه الحالة وبادرنا في الطائفة الإسلامية الإيطالية "الكوريييس" إلى طرح هذه المسألة سواء مع الوزارة المعنية أو أمام الرأي العام ـ مع الحالات المعروفة "للمشاريع التجريبية للصفوف الدراسية غير المندمجة"، وهو ما اعتبره العديد تراجعاً كبيراً في مسار بناء مجتمع تتفاعل فيه الثقافات بشكل حقيقي وتسود فيه قيم الانفتاح والديمقراطية. وعلاوة على ذلك، ثمة مسألة لا تقل أهمية وهي أن الموارد الخاصة بالتربية متعددة الثقافات ظلت موجهة بشكل يكاد يكون حصرياً إلى مدارس التعليم الابتدائي والثانوي، بينما نرى في الواقع أعداداً متزايدة من الطلاب المهاجرين الذين يتابعون دراستهم بالأساس في معاهد التكوين المهني[2] نتيجة الآليات غير الواضحة لما يسمى "التوجيه المدرسي". ولعل السمة

---

(1) يمكن تفهم هذه المسألة من الناحية الإنسانية، حين يتعين على مدرسة واحدة التكفل "بجميع الحالات الإنسانية" للأسر المهاجرة التي تعيش في الغالب مرحلة نمو اقتصادي واجتماعي في مدينة متوسطة الحجم. وتنضاف إلى ذلك الالتزامات البيروقراطية والتربوية التي يواجهها المدرس في حياته المهنية.

(2) معلومة مستقاة من التقرير الذي صدر مؤخراً حول نجاح الطلاب الأجانب في مسارهم الدراسي، ونشر على الموقع التالي www.istruzione.it على شبكة الإنترنيت في يناير 2005.

المشتركة بين هذه النماذج هي تغليب مقاربة براغماتية عوض بذل مجهود فكري حقيقي للانفتاح على الذات وعلى الآخر.

وفي كل حالة من هذه الحالات، ينمو الطلاب ويصبحون مواطنين يتحملون مسؤوليات مختلفة، لكنهم غالباً ما يظلون كما يقول بعض المختصين في التفاعل الثقافي "غير مرئيين" في خصوصيتهم الدينية في نظر مخاطبيهم في الوسط الدراسي، حيث يتم تجاهل الأحداث الدينية والأعياد المهمة والشهور المقدسة في أحسن الأحوال، وفي أسوء الحالات تصبح هذه المناسبات مصدر غضب للمدرسين، بينما يتم بالمقابل اقتراح إشراك الجميع في الأحداث والاحتفالات الأخرى. وتبعاً لذلك، نسجل في الجانبين معا أخطاء على مستوى التواصل وتصرفات غير سليمة تصل إلى درجة استغلال الطلاب لمتطلباتهم الدينية للإخلال بواجباتهم الدراسية، وهو ما قد يتسبب في اندلاع نوع من "الحرب الباردة" بينهم وبين المدرسين. وقد كان بالإمكان تفادي كل ذلك، لو تحلى الجانبان بمزيد من المرونة والصدق والصبر»[2-1].

▪ المدرسون والمدرسة :

لنرى على سبيل المثال حالة إيطاليا حيث يقتصر تدريس الديانات داخل المدارس حالياً على المسيحية الكاثوليكية، بينما يتم تغييب الديانة الإسلامية، برغم أن المدارس الإسلامية المعترف بها من قبل الدولة لا تزال موجودة في هذا البلد.

«وفي انتظار التوصل إلى اتفاق قانوني يستجيب للمتطلبات العامة للجالية الإسلامية في إيطاليا، تمت الاستجابة لجزء من احتياجات الطلاب المسلمين في المدارس بفضل وعي وتبصر عدد من مديري المدارس

---

(1) تدعو الآية الكريمة ﴿ وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر ﴾ في سورة العصر المسلم إلى التحلي بالصدق والصبر.

(2) مولايكا إينريبلو "Essere musulmani nella scuola di oggi, in Musulmani d'Occidente" ص 264-265.

والمدرسين. وقد تمكن الطلاب من تأدية بعض من الصلوات الخمس خلال الحصص الدراسية وصيام شهر رمضان والامتناع عن أكل المحرمات (لحم الخنزير والمشروبات الكحولية). وتشكل هذه النماذج خطوة أولى على درب تمكين المسلمين من الالتزام بواجباتهم الدينية.

وبالرغم من ذلك، فلا يكفي تيسير ممارسة الشعائر الدينية لمن يطلب ذلك كي يحظى الإسلام بالاعتراف والاحترام من لدن الطلاب غير المسلمين والمدرسين داخل المؤسسات التعليمية. وينبغي الشروع في تنفيذ عملية أوسع نطاقاً تشمل تكوين المدرسين ومراجعة الكتب المدرسية. وما يزال المنظور الاستشراقي ونزعة المركزية الأوربية يتحكمان في معظم القراءات التي تتناول تاريخ العلاقات بين الشعوب والجماعات الدينية، علاوة على الافتقار إلى الموضوعية والدقة العلمية. وكل ذلك يتناقض مع حقيقة الإسهامات التي تلقاها الغرب بفضل المبادلات مع المسلمين في ميادين مختلفة من أهمها الكيمياء والرياضيات وعلم الفلك والفلسفة والفنون.

وباعتبارنا مسلمين إيطاليين، نتمنى أن نتمكن عما قريب من تحقيق المساواة في التعليم[1]، في إطار قيم الاحترام والفهم المتبادلين، كما نتطلع إلى تحقيق الجودة في التعليم، وذلك بما يكفل لنا أن ننجز معا عملية تحول اجتماعي يتمتع في إطاره كل فرد بحرية حقيقية ويحظى بالاعتراف استناداً إلى التراث الذي يمثله. ومن ثم فإن السياسات التربوية في أوربا الألفية الجديدة ينبغي أن تعتمد تعليماً شاملا يكفل للمدرسين إبراز كفاءاتهم وقدراتهم من أجل نقل قيم التعاون في إطار العدالة الاجتماعية، مع التركيز على البعد الروحي للإنسان.

ومن شأن إنشاء معاهد للحوار وتبادل وتطوير البحوث العلمية التي تعنى بتقاليد الحضارات الموجودة في أوربا، فضلاً عن تشكيل لجن مشتركة،

(1) هذا عنوان ندوة نظمتها وزارة التعليم العمومي الإيطالية في مدينة فيرونا في الفترة من 17 إلى 19 مايو 1999.

أن تساهم بفعالية في بناء المستقبل. كما سيمكن تكوين فريق عمل حول الديانات من بلورة رؤية أكثر عمقاً للعلاقة بين التعددية الدينية وعلمانية الدولة في أوربا، مما يستوجب إعادة النظر في المعايير المعتمدة في تدريس الدين أو الديانات وتحفيز معرفة أفضل بمختلف المعتقدات الدينية الممثلة في المدارس الإيطالية.

إننا نؤمن بضرورة إيجاد بديل أكثر توازناً بين النقيضين: الطائفية والنسبية، وكلاهما يشكل خطراً حقيقياً. فالأول، بفعل خلطه بين تدريس الدين في المدارس وتلقين أركان العقيدة، قد لا يفصل بين التلقين الموضوعي الذي يستهدف الإخبار بالعناصر الأساسية للعقيدة والتاريخ المقدس لكل ديانة على حدة، وبين علم اللاهوت الذي يسعى إلى إثبات العقيدة. وإجمالا، ينبغي فصل المدارس الإيطالية عن المدارس الإكليريكية التي تعد الكهنة والمبشرين. والنقيض الثاني هو النسبية أو العولمة الروحية المستمدة من فلسفة العهد الجديد (New Age)، ويسعى إلى تنميط "الظاهرة" الدينية من خلال اقتراح خلاصة مُرَكَّزَة مزعومة للديانات تنصهر في بوتقتها جميع الديانات وتتلاشى خصوصياتها.

وحتى لا يتضرر وجود المسلمين في أوربا من هذين النقيضين، من خلال تغذية الأصولية من جهة والتمثل المطلق "لكل ما هو مختلف"، من جهة ثانية، ينبغي التدخل على المستوى التربوي من خلال اعتماد نظرة متعددة الثقافات تمكن كل المدرسين وكل الطلاب من معرفة الدين الإسلامي والديانات الأخرى على نحو أفضل. وقد حددت الخطوط التوجيهية لهذه المقاربة الجديدة في الوثيقة التي أصدرتها اللجنة الوطنية للتربية متعددة الثقافات التابعة لوزارة التربية العمومية»[1].

---

(1) يحيى بالافيتشيني " Gli insegnanti e le scuole, in LIslam in Europa: Riflessioni di un imam italiano, Il Saggiatore " ميلانو، 2004، الصفحات 85-87.

ويعد هذا الخيار، المتمثل في إنشاء معاهد للحوار وتبادل وتطوير البحوث العلمية التي تعنى بتقاليد الحضارات الموجودة في أوربا، خياراً ناجعاً ليس فقط بالنسبة إلى إيطاليا، لكن بالنسبة أيضاً إلى البلدان الأوربية الأخرى. ولعل الهدف من ذلك هو تفادي النقيضين، أي الطائفية التي تسعى إلى تحويل حجرات المدارس إلى حجرات لتلقين أركان العقيدة أو الاستقطاب الديني؛ من جهة والنسبية التي تسعى إلى المساواة بين الأديان في إطار تماثل عقيم، مما يفقد كل ديانة مميزاتها وفرادتها، من جهة ثانية.

2.2. المدارس الإسلامية

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن إنشاء مدارس إسلامية لن يحل مشكلة الانعزال، كما يُخشى أن يكون الاعتراف بالدين الإسلامي مجرد اعتراف مؤسسي لا أثر له في باقي مستويات المجتمع. ويستلزم الاعتراف العام بالدين الإسلامي اعتماد تربية متعددة الأديان والثقافات لفائدة المواطنين كافة، المسلمين منهم وغير المسلمين والمتدينين منهم وغير المتدينين.

ونورد في ما يلي وضعية المدارس الإسلامية في أوربا حسب التقرير الصادر تحت عنوان "الإسلام في الاتحاد الأوربي" :

«إن المبدأ الأساس الذي أستلهمت منه القوانين ذات الصلة بالمدارس ذات التوجه الديني في مختلف بلدان الاتحاد الأوربي، متضمن في المادة الثانية من البروتوكول الإضافي الأول للاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، التي تنص على ما يلي: "عند ممارسة أي وظائف يفترض أن تكون لها علاقة بالتربية أو بالتعليم، وتحترم الدولة حق الآباء في ضمان انسجام تربية أبنائهم وتعليمهم مع معتقدات الآباء الدينية والفلسفية". ويتفرع عن هذا المبدأ الحق في إنشاء مدارس خصوصية دينية (أو غير دينية)، شريطة أن تستجيب للمتطلبات التربوية الدنيا التي تنص عليها قوانين كل دولة عضو. وقد أكدت المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان في مناسبات عديدة أن المادة

الثانية سالفة الذكر لا تلزم بأي حال من الأحوال أي دولة عضو بتقديم دعم مالي للمدارس الخصوصية. لكن هذه المدارس تستفيد في معظم بلدان الاتحاد الأوربي من دعم مالي حكومي مهم. كما أن عدد المدارس الخصوصية الممولة من قبل الدولة يفوق في بعض هذه البلدان (كإيرلندا وبلجيكا) عدد المدارس الحكومية.

ومن الناحية المبدئية، فإن المدارس الدينية الإسلامية لا يفترض أن تطرح أي مشكلة خاصة. ويمكن إنشاؤها شريطة التزامها بالقواعد التي تنص عليها التشريعات الوطنية ذات الصلة بالمدارس الخصوصية، لاسيما الطائفية منها. أما من الناحية العملية، فثمة بعض المشكلات؛ والدليل على ذلك أن المدارس الإسلامية التي تعترف بها الدولة وتدعمها داخل البلدان التي تعيش بها جالية إسلامية كبيرة تظل قليلة إن لم تكن منعدمة (على سبيل المثال : ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا وبلجيكا). وفي بريطانيا العظمى، تم بالكاد إنشاء ست مدارس إسلامية، لكن أربعاً منها فقط تتلقى دعماً مالياً حكومياً. وفي دول أعضاء أخرى، يعد وجود المدارس الإسلامية أكثر تجذراً، حيث تمارس 40 مؤسسة للتعليم الأولي ومؤسستان للتعليم الثانوي نشاطها في هولندا، بينما توجد حاليا 20 مدرسة إسلامية في السويد والدانمرك.

ويتمثل المشكل الذي يطرح غالباً في المضامين التربوية بالخصوص، وبوجه عام التخوف من أن يعيق هذا النوع من المدارس عملية إدماج الطلاب المسلمين داخل المجتمع.

وإن حرية فتح مدارس خصوصية (بما فيها المدارس الطائفية) تكفل التعددية على مستوى المشاريع التربوية، كما أنها وسيلة تستهدف تعزيز مختلف مظاهر التعايش الاجتماعي وتطويرها. وفي هذا الصدد، يمكن أن تضطلع المدارس الإسلامية أيضاً بدور بالغ الأهمية.

وتخصص معظم الدول الأعضاء إعانات لمختلف المدارس الخصوصية. وعلى العموم، فكلما ارتفع حجم الدعم المخصص من الدولة

كلما زاد مستوى تحكمها في المدرسين والبرامج التعليمية والكتب المدرسية. ويتيح هذا النموذج الاعتراف التدريجي من الدولة بالمدارس الإسلامية، وهو اعتراف محكوم بمدى الالتزام بالقيم الأساسية للمجتمع. ومن هذا المنطلق، يمكن ضمان حرية إحداث مدارس إسلامية على نطاق واسع شريطة التزامها التام بالقوانين ذات الصلة بالمدارس الخصوصية. ويمكن أن تخضع المساعدة المالية التي تقدمها الدولة لتأمين نفقات تسيير هذه المدارس والاعتراف بالشواهد التي تمنحها لشرط تعهد هذه المدارس بتنمية هويتها الإسلامية وفقاً للقيم الأساسية للمجتمع الأوربي (كالمساواة بين الجنسين على سبيل المثال)»[1].

▪ المدارس الإسلامية في التقاليد الدينية :

إن سيرة الرسول محمدﷺ وتاريخ الحضارة الإسلامية عبر مختلف بقاع العالم يبرزان مدى الأهمية التي يكتسيها طلب العلم بالنسبة لكل مسلم ومسلمة وتلقي تربية وتكوين يعدهما لتحمل أعباء المسؤوليات الدينية والاجتماعية والمهنية والثقافية والأسرية التي تحفل بها الحياة اليومية.

ولعل القاعدة التي تقوم عليها المدرسة الإسلامية هي الإعداد للحياة وتنمية القيم الروحية والمدنية والثقافية للفرد رجلا كان أم امرأة. لذا، فإن المدرسة الإسلامية هي بمثابة الفضاء الأمثل الذي يمكن للطالب اليافع أن يتعلم فيه كيف يتعرف على ذاته ليصل إلى معرفة الخالق عز وجل، في كل وقت وحين وعند كل خطوة يخطوها.

ولن تكون أي مدرسة إسلامية إلا إذا حرص المسؤولون عن تدبير المعرفة ونقلها على تدريس مختلف المواد الدراسية وفق توجه ومنظور ديني، يقوم على كتاب الله وسنة نبيه. وهكذا، يمكن أن ننعت مدرسة ما،

---

(1) تقرير "الإسلام في الاتحاد الأوربي"، الصفحتان 48 و49.

بالمعنى الواسع والدقيق للكلمة، بكونها "مدرسة إسلامية" ليس لأنها تدرس طلابها حفظ القرآن أو مبادئ الشريعة، بل لأن كل المواد المدرسة بها تدرس وفق منهجية إسلامية، سواء تعلق الأمر بالتاريخ أو الجغرافيا أو الرياضيات أو اللغة أو الفيزياء أو الكيمياء أو غيرها. والمدرسة الإسلامية ليست تلك المدرسة التي يدرس بها الإسلام بل تلك التي نتعلم فيها كيف نرى العالم والإنسانية من منظور إسلامي.

وداخل هذا النوع من المدارس، لا يكون الإسلام مجرد مادة من المواد الدراسية بل نظاماً ومنهجاً للمعرفة، يمكن العلماء بفضله من بلورة معارف دقيقة في مجالي التربية والتعليم؛ وهي علوم اكتست أهمية بالغة للتنمية الفكرية والثقافية للمسلمين منذ 14 قرناً في شتى بقاع العالم. وينبغي التمييز في هذا السياق بين معرفة الإسلام وبين التوجه الإسلامي نحو المعرفة. ففي الحالة الأولى، نتعرف على الإسلام، أما في الحالة الثانية، فنحن نمد المسلم بمنظور إسلامي للواقع. وهذه الإمكانية الأخيرة لا يمكن تحقيقها داخل المدارس الحكومية الأوربية التي يكون التدريس فيها إما غير طائفي أو علمانياً.

■ التنوع الثقافي :

عرفت التربية والمدارس في الزمن المعاصر تغييرات كبرى في مختلف ربوع العالم، حيث جرى تنويع بعض النماذج التربوية وتوحيدها في آن واحد، سعياً إلى مواكبة التطورات الناجمة عن التقدم التكنولوجي والاكتشافات العلمية وتطور النقاشات السياسية والاجتماعية والثقافية ذات الصلة.

وقد ساهمت قيم الحداثة والديمقراطية وسرعة التواصل والمبادلات بين الشعوب ويسرها في بناء معرفة أفضل ليس لتاريخنا وثقافتنا فحسب بل أيضاً لتاريخ الشعوب الأخرى وثقافتها. وفي هذا الإطار، جرى تحديث وإعادة صياغة دراسات حول مختلف الحضارات والأديان والأمم والثقافات من منظور أكثر مراعاة للتعددية الثقافية.

وبالرغم من ذلك، فإن النظام التربوي يختلف من بلد لآخر ومن قارة لأخرى. ففي أوربا، يقتضي النظام التربوي وضع مسألة تدبير المدارس والمواد المدرسية وشعب التكوين في الغالب تحت إشراف إدارة حكومية، أي مؤسسة بعينها، تدعى في الغالب "وزارة التربية الوطنية".

ويهدف هذا النظام في بعده الاقتصادي إلى تشجيع التعليم الإجباري للجميع من سن الخامسة إلى سن 18، بضمان تكوين دراسي أولي وثانوي في المدارس الحكومية التي تحظى بتمويل من الدولة من أجل تدبير ودفع تعويضات المدرسين المؤهلين قانونياً لمزاولة هذه المهنة. ويتسم الإطار القانوني لهذا النظام التربوي باستقلاليته من كل توجه ديني ويتخذ طابعاً علمانياً أو وضعياً، بما يكفل حرية التعليم للجميع دون تمييز على أساس الدين أو الجنس أو الثقافة، سعياً إلى بناء مجتمع منفتح على قيم التعددية، بما في ذلك التعددية الدينية والعرقية والثقافية.

وفي هذا السياق، فإن إحداث "مدارس إسلامية" أمر ممكن كما يدل على ذلك وجود مدارس خصوصية وجامعات يهودية ومسيحية في بعض البلدان الأوربية. لكن ينبغي أن ندرك أن هذه المدارس قد تحدث قطيعة بين الطالب الشاب المسلم وبين بقية مكونات المجتمع، وذلك من خلال التحكم في إدماجه الاجتماعي والمهني مستقبلا ووضع الطالب الشاب المسلم الأوربي في صراع نفسي بين العالم الإسلامي والعالم الغربي، وجعله في مواجهة الأزمات الوجودية بين تمثل الآخر والانعزال. ولا شك أن نموذج الجيل الأول من المهاجرين المسلمين بتجربتهم الثقافية والمهنية البسيطة لا يساعد على تحقيق إدماج متوازن ومتناغم»[1].

---

(1) يحيى بالافيتشيني، L'insegnamento della religione islamica nella scuola laica e la formazione degli imam, in Musulmani d'Occidente ص 253-256.

3. معلومات خاصة بخمس دول من بلدان الاتحاد الأوربي

I. إيطاليا

لعل ما يميز وضعية التربية الإسلامية والتربية على الإسلام في إيطاليا حتى اليوم هو غياب تفاهم بين الدولة والدين الإسلامي، بالرغم مما يجري من حديث حول إمكانية تشكيل فيدرالية للإسلام في إيطاليا عما قريب ستمكن من إرساء التفاهم مع الدولة.

1. التربية الدينية الإسلامية في المدارس الحكومية :

في إيطاليا، «يمكن مبدئياً للمجموعات الدينية التي لم توقع الاتفاق الذي تنص عليه الفقرة 3 من المادة 8 من الدستور، كما هو الشأن بالنسبة للجالية الإسلامية، استغلال الفصول الدراسية بالمدارس الحكومية للتربية الدينية حين يكون عدد معتنقي الديانة المعنية مهماً وحين تنعدم أماكن لإقامة شعائرها الدينية. وتتحمل الجالية الإسلامية تكاليف هذا التعليم، كما يشترط توقيع اتفاق مسبق مع مدير الأكاديمية الجهوية بهذا الخصوص. وفي الواقع، فإن المسلمين لم يسبق لهم أن استغلوا هذه الإمكانية»[1].

ويؤكد واقع الحال أنه ليس من الممكن تدريس الديانة الإسلامية حالياً في المدارس الحكومية :

«لم يعد تدريس الدين في المدارس الحكومية والخصوصية منذ عدة عقود حكراً على رجال الدين، بل أضحى مفتوحاً أمام كل من يرغب في القيام

(1) تقرير "الإسلام في الاتحاد الأوربي"، ص 130.

بهذه الوظيفة، وذلك بالرغم من أن التكوين والأهلية القانونية لممارسة هذا النوع من التعليم في إيطاليا هما من اختصاص معاهد اللاهوت الكاثوليكية دون غيرها. هذا عن الإسلام، فماذا عن الديانات الأخرى؟... توجد داخل معاهد اللاهوت المسيحية المؤهلة لتكوين مدرسي الدين كراس (ثانوية) يقدم المشرفون عليها دروساً حول الأديان، بيد أن هؤلاء غالباً ما ينتمون إلى شبكات من رجال الدين الذين لهم تجربة في ميدان التبشير. ولا حاجة إلى التذكير بأن التأطير الذي يقوم به هؤلاء المدرسون، بالرغم من كفاءتهم وحرصهم على التزام الحياد، يتم اعتماداً على مراجع استشراقية قديمة يعود معظمها إلى الفترة الاستعمارية»[1].

ولمواجهة هذه الإشكالية، "هناك ثلاثة حلول يجري تدارسها حالياً في إيطاليا ويمكن أن تستلهمها دول أوربية أخرى. ويتمثل الحل الأول، الذي يدافع عنه علمانيون راديكاليون ضمنهم عدد من الملحدين المتصلبين، في أن تقدم الجامعات الحكومية من أجل التأهيل لتدريس الأديان دروساً في إطار كراسي التاريخ أو علم اجتماع الأديان. وفي هذه الحالة، نواجه خطر الانتقال من مقاربة أحادية الجانب (مسيحية كاثوليكية) إلى مقاربة مختلة قد تحرم بشكل نهائي تدريس الأديان من أي مرجعية ذات بعد مقدس وغيبي، وهذا ما يشكل كنه تدريس الأديان. إن إنجاز دراسات مقارنة ذات صبغة اجتماعية وأنتروبولوجية صرفة سيؤدي حتماً إلى التركيز على عناصر غير أساسية لها صلة بالخصائص النفسية والعرقية وبالعادات المحلية بدلا من صلتها بالتراث الفكري باعتباره الأساس الأوحد لكل حضارة.

أما الحل الثاني، الذي يدافع عنه رجال دين راديكاليون يضمون في صفوفهم بعض المتطرفين السياسيين، فيقترح الاستفادة من قانون استقلال المؤسسات الدراسية من أجل المطالبة بتدريس الأديان للطلاب حسب

---

(1) يحيى بالافيتشيني، Gli insegnanti e le scuole, in L'Islam in Eurpa ص 85-87.

ديانتهم الأصلية، خلال فترات الدراسة الحرة، أو إحداث مدارس طائفية خاصة. وينطوي هذا الحل على مخاطر عديدة. فقد يتم الخلط مرة أخرى بين التلقين المدرسي للدين وبين تلقين أركان العقيدة. ويدخل هذا الأخير ضمن اختصاصات المدارس لكنه يتوقف على الأسر والهيئات الدينية للجماعات المعنية. وعلاوة على ذلك، من شأن إحداث نموذج للتعليم "البديل"، على غرار التعليم الذي توفره المدارس الطائفية الخاصة، أن يؤدي إلى إقامة معازل يعيش داخلها أفراد كل جماعة دينية ويدرسون بمعزل عن الآخرين، في غياب أي مظهر من مظاهر التبادل أو التعارف. والنتيجة الحتمية لذلك هي أن الديانات نفسها ستكون مصدر هذه التفرقة.

ويبرز الحلان السابقان بشكل جلي مدى محدودية السياسة التي تحفز إدماج كل العناصر الدينية دون تمييز، وكذا السياسة الطائفية التي تشجع التشدد التمييزي. فهل من حل آخر؟ وما السبيل إلى تدريس الأديان في المدارس وتمكين المدرسين من تلقي تكوين ملائم غير إقصائي ولا تنميطي ولا أصولي ولا مستلهم من فلسفة العهد الجديد (New Age) ؟ وفي انتظار أن تمنح الدولة الإيطالية للديانات الأخرى ـ لاسيما الإسلام الذي أصبح الديانة الثانية في بلدنا من حيث عدد أتباعها ـ، كما هو الشأن حالياً بالنسبة إلى المسيحية واليهودية، إمكانية التوقيع على اتفاق قانوني يكفل الحرية الدينية وتنظيم إقامة الشعائر، ينبغي دراسة الحلول التربوية القابلة للتطبيق على المديين القصير والطويل والتي تستجيب لمتطلبات مجتمع ما فتئ يترسخ فيه تعدد الأديان.

أما الحل الثالث فيتمثل في بناء مراكز للتوثيق أو معاهد للاهوت تسيرها هيئات دينية معترف بها رسمياً وتعنى بالمصالح التربوية للديانة المعنية. وعلى هذا النحو، ستتبلور تعددية ستمكن كل الديانات المنظمة فوق التراب الوطني من التدبير الداخلي لعملية نقل تراثها الفكري وتدريس التاريخ المقدس للحضارة والعلاقات مع المجموعات الدينية الأخرى، وذلك في إطار روح من الاحترام الصادق. وطبقاً للتوجيهات الوزارية، ستضطلع هذه

الهيئات، كل في نطاق الديانة التي تنتمي إليها، بتنظيم برامج دراسية لا تخص إعداد مدرسي الدين فحسب بل تهم أيضاً الوسطاء الثقافيين والمربين والمسؤولين الاجتماعيين والعاملين في مجال الصحة وغيرهم. وستكون هذه المراكز بمثابة مراكز دينية للمعلومات والتكوين في ميدان التعليم، وستوضع تحت إشراف رجال دين أكفاء وتفتح أمام الجميع حتى يستفيد منها أشخاص ينتمون لفئات مهنية مختلفة كرجال الصحافة والأطباء.

ومن المؤكد أن تمكين مدرسي الأديان وكل المهتمين من معرفةِ حقيقةٍ مَا، بشكلٍ مباشر من المصدر دون خطر السقوط في الاستقطاب الطائفي، هو السبيل الأمثل لنقل التجارب والمعارف المكتسبة. وهكذا، وبينما يكتسب المدرس الكفاءة اللازمة المتعلقة بمختلف الأديان، يوسع الطلاب معارفهم حول هذه الأديان دون الحاجة إلى فصول دراسية منفصلة. وعلى هذا النحو، سيدرك الطلاب في المدارس قيمة الوحدة التي تنطوي عليها مختلف الهويات الدينية.

وسيكون من المفيد أن نكفل لجميع الطلاب، وليس المسلمين فقط، داخل المدارس الحكومية الإيطالية والأوربية إمكانية معرفة التقاليد الدينية دون أن تفرض عليهم نظرة عرقية أو استشراقية، حتى تتمكن المدرسة من المحافظة على الوظيفة القيمة التي تضطلع بها. فالمدرسة هي أول مكان للقاء والتبادل بين الفتيان والفتيات الذين يمكنهم المساهمة في تنمية المجتمع الأوربي متعدد الثقافات، مع المحافظة على هويتهم الخاصة. وينبغي ألا تبقى معرفة القيم الدينية محصورة بشكل منهجي في الفترة الزمنية المخصصة لتدريس الدين، بل يجب أن تتشبع بها كل المواد الدراسية، حتى تجسد ذلك الاندماج الطبيعي بين البعد الروحي وتطبيق المعارف التي طالما ساهمت في تطور الحضارات في شتى الميادين الإنسانية والعلمية.

وهذا، حسب اعتقادنا، هو الدور المحوري الذي ينبغي أن تضطلع به المدرسة، أي ألا تكون فقط مرتكزاً لتعليم محوره المدرس باعتباره مصدر

المعرفة بل أيضاً مكاناً للقاء بين الطلاب الشباب الذين يتعلمون بمساعدة المدرسين كيف يكونون على غرار مدرسيهم مهيئين وواعين ومركزين»[1].

2. نموذج للتفاعل الثقافي والديني في المؤسسات الحكومية :

تقدم إحدى المكتبات العمومية في مدينة تورينو نموذجاً عملياً لمظهر ناجح للتفاعل الثقافي والديني. وتقول دوناتيلا جليلة فيريرو (Donatella Jalila Ferrero)، التي تقف وراء هذه المبادرة إلى جانب زملائها في المكتبة في هذا السياق :

«أستطيع أن أقدم نموذجاً عملياً لنشاط متعدد الثقافات ينفذ في مكتبة عمومية أتعامل معها. وتوجه هذه المكتبة اهتمامها في إطار وظيفتها التربوية والثقافية إلى المدارس بهدف التشجيع على القراءة، من خلال إنجاز برامج تربوية حول مواضيع محددة، يتناول عدد منها مسألة التفاعل الثقافي. وقد وضعت هذه البرامج استجابة لاحتياجات ملموسة وحقيقية لمدرسين يسعون إلى تحقيق إدماج أفضل لطلاب من جنسيات وثقافات وديانات مختلفة. وقد كان لي شرف المساهمة شخصياً وبشكل عملي في هذا الصدد، عبر التوظيف غير المباشر والمثمر للمعارف المكتسبة من خلال وضعيتي الدينية ومختلف الأنشطة المنفذة على مدى عدة سنوات في مجال التفاعل الثقافي بصفتي عضواً في الطائفة الإسلامية الإيطالية ″الكورييس″. وقد تطلبت هذه الأنشطة من مختلف الفاعلين المعنيين أن يضطلعوا بدور الوسطاء بين مختلف المكونات الدينية والاجتماعية، من خلال اعتماد الشفافية في تنفيذ نشاط تربوي مفيد يستهدف تمكين المستفيدين من الانفتاح على آفاق فكرية أرحب. ومن أهم البرامج التربوية المنفذة في هذا السياق برنامج ″نشأة العالم والإنسان حسب الأديان″، حيث يشمل تنظيم أربعة لقاءات مع الشباب إضافة إلى مرحلة إعدادية لفائدة المدرسين قصد

(1) المصدر السابق.

إعدادهم ومن ثم إعداد الشباب لمناقشة هذا الموضوع على الوجه الأمثل. ويتيح الانفتاح على المنظور الفكري في واقع الأمر إيجاد نقاط الالتقاء بين مختلف الديانات دون أن تكون لديانة معينة وضعية المسيطر مقارنة بالديانات الأخرى، على نحو يجعل كل ديانة تظهر نسبية مقارنة بالمبدأ المطلق، مع المحافظة على وحدتها على مستوى إقامة الشعائر دون أي نزعة توفيقية أو خلط بين الأديان.

وتقوم المقاربة المنهجية المعتمدة مع الطلاب على قراءة النصوص المقدسة لديانات مختلفة، يليها تعليق وطرح أسئلة لتحفيز الطلاب على التأمل ومن ثم الإدراك الفكري وليس الإدراك التحليلي والعقلاني للنصوص. ويتم أحياناً عرض شُفافات حول أعمال فنية تمثل أزمنة وثقافات مختلفة تمثل من خلال بعدها الرمزي وسيلة للإدراك الحدسي والفوري للمبادئ المعبر عنها.

وسميت المرحلة الأولى من البرنامج "من المبدأ المطلق غير الظاهر إلى الدرجة الأولى من التجلي". وتبدأ هذه المرحلة بقراءة جمل مقتطفة من الفيدا (Veda) وهي الكتب المقدسة عند الهندوس؛ ثم يتم فتح المجال أمام مناقشة أولية مع الطلاب لتحفيزهم على تجاوز الصور النمطية ونظرتهم المادية للأمور. ومن خلال التعليق على بعض التعابير، يجري البحث عن تعريف المبدأ المطلق بالطريقة الممكنة الوحيدة، أي بشكل سلبي، كما يقول القديس دينيس الأريوباجيتي (St Denis l'Aopagite) في كتاب اللاهوت الروحاني. وفي القرآن الكريم، يقول عز وجل في سورة الإخلاص "قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد". ثم تأتي قراءة سفر التكوين، لاسيما المقاطع المتعلقة بيوم الخلق الأول. وبغية الوصول إلى فهم أعمق لهذه المبادئ، من خلال تعبير رمزي ولغة سردية، تدرس قصة التكوين كما وردت في بورانا (Purana) الهندوسية، مع عرض شُفافات بموازاة هذه القراءة. وبعد ذلك تتم قراءة المقطع الأول من إنجيل يوحنا، المتعلق بكلام الرب حول الكون.

أما اللقاء الثاني فهو بعنوان "تجلي الكائن : من الواحد إلى تعدد المظاهر". ومن خلال قراءة سفر التكوين، وآيات من القرآن الكريم ومقاطع من بورانا الهندوسية، ترتسم مختلف درجات الوجود : من العناصر الأولية إلى الفصل بين الذكر والأنثى، ثم إلى تجلي العالم الحسي، ثم أخيرا العالم المادي.

في اللقاء الثالث الذي يحمل عنوان "خلق الإنسان"، يجري الحديث من خلال قراءة سفر التكوين وآيات من القرآن الكريم عن خلق الإنسان وهبوطه وعلاقته بخالقه.

أما اللقاء الرابع فهو بعنوان "نهاية مرحلة، من أجل انطلاقة جديدة". ومن خلال قراءة مقتطف من كتاب "التحولات (Métamorphoses)" لأوفيد حول حياة الإنسان، ومقتطف آخر من التراث الهندوسي، يتضح أن كل ما هو ظاهر له بداية وله نهاية وأن المبدأ الأزلي وغير المخلوق وحده يبقى في الأزل. وتختم هذه الدورة بالمجيء الثاني للمسيح عند المسيحيين والمسلمين ومجيء يسوع المسيح عند اليهود وكالكي أوتار (KALKI AVATARA) عند الهندوس. وتبدأ دورة جديدة بنزول القدس السماوية : نصوص من القرآن الكريم ومن سفر الرؤيا للقديس يوحنا.

وقد لاحظنا خلال هذا العمل كيف أن قراءة النصوص المقدسة تستلزم تركيزاً خاصاً وأن عناصر من قبيل البعد الرمزي والشخصيات والتاريخ المقدس والارتقاء بالوعي تقود إلى الانفتاح على آفاق أرحب والوصول إلى تأملات قد تكون من وجهة منظور نفسي تربوي مستحيلة بالنسبة إلى شباب بهذه السن. إنها لغة ذات طابع مباشر تخاطب القلب وتذكر بالطبيعة الأنطولوجية للإنسان الذي يجد بدواخله صدى وذكر الحقيقة الإلهية من خلال العقلانية.

مسألة أخرى مثيرة للاهتمام وتتعلق بمحور تعريف "الأعياد" بمعناها الأصلي المرتبط بالعبادة. ومن خلال الاطلاع على قصص تتناول

مختلف الأديان، وانطلاقاً من تعليقات الطلاب، فقد اتضحت الجوانب المختلفة للأعياد بشكل كبير. وبدءاً بالعيد الأسبوعي الذي تخصصه كل ديانة للإله الخالق وصولا إلى المناسبات المهمة التي تحييها الديانات السماوية الثلاث، تم وضع تقويم يمكن من التذكير بهذه المناسبات وإبراز معانيها. وقد تمكن الشباب من كل ديانة على حدة من التحدث بكل حرية عن تجاربهم وتعزيز وعيهم بمغزى أعيادهم المقدسة، كما اكتسبوا معارف عن أعياد الآخرين وتربوا على احترامها.

ويبين المحور التربوي المعنون "اسمي"، من خلال نصوص من التوراة ومن القرآن، كيف علم الله الإنسان أسماء الأشياء كلها. فالاسم يحمل الكنه الروحي للأشياء. كما يعبر الاسم الذي يحمله كل فرد على طبيعة أساسية سيتم تجسيدها. وبدافع الفضول لإدراك معنى الاسم الذي يحمله أحد الأطفال المسلمين، وهو يعبر عن الخضوع لصفة إلهية، يحاول كل فرد معرفة معنى اسمه الشخصي من حيث الاشتقاق وكيف أن هذا المعنى قد تجسد في الحياة، ومن ثم جرى تناول موضوع القداسة.

واعتماداً على طرق تواصل سليمة وصادقة، تم وضع محور فكري آخر للاحتفال بعيد الميلاد بعنوان "عيد ميلاد من أجل السلام، حيث تلتقي المسيحية والإسلام في شخصية المسيح". وتضمن هذا المحور سرد قصة مولد المسيح في المسيحية وفي الإسلام، وهي قصة تبرز المكانة التي يحتلها المسيح ومريم في الديانتين معاً.

وقد مكنت هذه اللقاءات الوجيزة من الاستمتاع بذوق الروح وتقاسم لحظات من المعرفة القيمة مع شباب ومدرسين وآباء، كما عمل المدرسون بنزاهة فكرية على استثمار نتائج هذه اللقاءات والحرص على المحافظة على مبدأي الشفافية والتجرد. وساهم هذا النشاط في بلورة نضج عام لدى الشباب، بل سجل تحسن ملموس على مستوى المهارات الدراسية فاق كل التوقعات حتى أشدها تفاؤلا. لقد ساهمت هذه التجارب في ترسيخ الوعي بأهمية الاسترشاد

على الدوام بالمبادئ الأساس التي تمنح لكل مخطط معناه الأسمى وتربطه بمغزاه الأول. ومن خلال الاعتراف بالواقع العارض باعتباره تجسيداً لنظام سام، سندرك كيف نرتب بشكل سليم كل شيء حسب أهميته وأولويته»[1].

3. المدارس الإسلامية :

«تخول المادة 33 من الدستور للمنظمات والمواطنين الخواص حق إنشاء مدارس ومعاهد تربوية. وحتى اليوم لم تنشأ أي مدرسة إسلامية خصوصية بناء على المادة 33، بيد أن عدة مدارس أجنبية أحدثت من قبل حكومات دول متوسطية كليبيا (في روما وميلانو) ومصر (في ميلانو)»[2].

ولا شك أن المدارس الطائفية ستشكل دعامة لمعرفة الأديان وللتعليم الديني الذي يحق لكل طائفة أن تطبقه وفق المبادئ والمنهجيات التي تقرها ديانتها. لكن هذه المدارس ليست حلاً ملائماً لمسألة التربية متعددة الثقافات والاحترام المتبادل والتعارف بين الأديان داخل مجتمع علماني يفترض استبعاد تدريس الأديان من المدارس الحكومية. إن التربية الدينية والتربية العلمانية لا تقصيان بعضهما البعض، اعتباراً لأهميتهما معا. فمن جهة، ينبغي على المدارس الحكومية أن تعنى بالتربية اللادينية للمواطنين من خلال تلقين معارف حول مختلف الأديان دون أي تشويه استشراقي، اعتماداً على مدرسين مؤهلين في مجال التفاعل بين الأديان. ومن جهة ثانية، تبقى التربية الدينية تحت مسؤولية الأسر والطوائف الدينية. وعلى هذا النحو، سنتفادى النقيضين، أي الطائفية التي تسعى لتحويل الفصول الدراسية إلى فضاءات لتلقين أركان العقيدة، والنسبوية، التي لن تساهم عبر رفض إمكانية تدريس الأديان بالمدارس في تكوين أفراد مؤهلين ومنفتحين على التنوع الثقافي سواء كانوا متدينين أم غير متدينين.

---

(1) جليلة دوناتيلا فيريرو Pedagogia e didattica fra tradizione e modernità, in Musulmani d'Occidente ص 272-275.

(2) تقرير "الإسلام في الاتحاد الأوربي".

4. مبادرات خاصة لجمعيات إسلامية :

«خلال العقد الأخير، وقبل أن تحظى الطائفة الإسلامية الإيطالية "الكورييس" بالاعتراف ويتم إدماجها في اللجنة الوطنية للتربية متعددة الثقافات التابعة لوزارة التربية العمومية في إيطاليا، عملت الكورييس، بصفتها ممثلاً للجالية الإسلامية، على دعم مئات الدروس وتنظيمها ومتابعتها، في إطار حلقات دراسية عمومية ودورات للتكوين المستمر لفائدة المدرسين، فضلاً عن إقامة روابط للتعاون مع الجامعات والمعهد الإقليمي للبحث والتكوين المستمر للمدرسين، والمفتشيات الأكاديمية والمدارس والدوائر التربوية والمديريات الإقليمية والجهوية والبلدية العاملة في مجال التربية. وهكذا أصبح بالإمكان معرفة الإسلام "من الداخل" وتبادل مختلف التجارب ودراسة الإمكانيات المثلى للتواصل، والأهم من ذلك كله فقد أضحى بالإمكان تجاوز الأحكام المسبقة التي بدأت في الظهور تدريجياً، سواء على مستوى المضمون أو المنهجية. وقد كانت هذه اللقاءات بالنسبة للجميع مصدراً للإثراء الروحي والمهني والثقافي.

وتتمثل خصوصية المدرسين الذين يساهمون في أنشطة الكورييس في أن معظمهم مسلمون أوربيون يملكون إلى جانب معرفتهم الطبيعية لثقافتهم ولغتهم الأصلية معرفة بعقيدتهم التي يعبرون عنها باتزان ورزانة في وسطهم العائلي والاجتماعي والمهني. وقد تمكنت هيئة التدريس التابعة للكورييس بفضل هذه السمات من تشكيل نموذج للتوليف المتسق بين العقيدة المعيشة وبين المشاركة في أنشطة المجتمع المدني، وهي بذلك مرجع أكثر انفتاحاً سواء بالنسبة للمهاجرين أو بالنسبة للمواطنين الباحثين عن استيضاح بعض الأمور.

ومن هذا المنطلق، نجح المسلمون الأوربيون المنتمون إلى الكورييس في الاضطلاع بمهمة جديدة: فمن خلال إعادة الطابع العالمي للإسلام، واستحضار المبادئ التي تربط بين المسلمين سواء داخل طائفتهم أو

خارجها والتذكير بمزيد من الموضوعية والأمانة بتاريخ العلاقات بين الشعوب والطوائف الدينية، فقد تمكنوا من أن ينقلوا للمسلمين المدلول الفكري للنبل باعتباره قيمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوظيفة الإنسان في الحياة، وهو إلى ذلك السبيل الوحيد للتصدي للجهل والتشدد. ولعل أهم النتائج التي حققت من خلال الدروس التي نقدمها، هي أن الإسلام استرجع طبيعته وخصائصه الأساس التي تتمثل في العقيدة التوحيدية والحضارة التقليدية والتاريخ المقدس والتراث الفكري والروحي. وقد مكن كل هذا العمل من إعادة اكتشاف القيم التي ينبغي أن تنظم حياة المسلمين في كل زمان ومكان. وينبغي انتهاج الوضوح في العمل من أجل التوفيق على نحو أمثل بين العقيدة التي ندرسها وبين الثقافة الأصلية والاندماج في جميع المكونات المدنية للمجتمع الأوربي. وهذا يستلزم بالضرورة مجهودا للوصول إلى معرفة أعمق يتعين على المعنيين بميدان التربية العمل على تعزيزها بكل وعي وحزم. ويبدو إنشاء المدارس الإسلامية الخصوصية، التي لم تحظ حتى اليوم بالاعتراف، خياراً يكتنفه الغموض وأمراً سابقاً لأوانه. كما أن التذرع بتمكين الطلاب المسلمين من تعليم يوافق عقيدتهم قد يساهم في بناء ما يشبه عالماً موازياً»[1].

5. الدروس الجامعية :

لا توفر الجامعات الإيطالية حتى الآن تكويناً عالياً حول الدين الإسلامي، حيث ثمة نموذجان للدروس الخاصة بالإسلام المقدمة حالياً داخل الجامعات الإيطالية، وهما كالتالي :

1. دروس تاريخ الحضارة الإسلامية وتاريخ الشريعة الإسلامية؛
2. دروس ذات طابع اجتماعي وتاريخي حول الديانة الإسلامية.

(1) يحيى بالافيتشيني، Gli insegnanti e le scuole, in L'Islam in Europa ص 85-87.

ولا يتيح هذان النمطان معرفة حقيقية للإسلام، مادام أن هذا الأخير يتم التعاطي معه كمجرد "ظاهرة تاريخية" و"ظاهرة دينية"، دون تسليط الضوء بشكل مباشر على العقيدة الإسلامية. ويتولى إلقاء هذه الدروس خبراء مستشرقون وباحثون من أصول أوربية ولم يسبق أن قدمها رجال دين أو علماء مسلمون، وهو ما لا يسهم في معرفة الصورة الحقيقية للإسلام باعتباره ديناً حنيفاً وتوحيدياً.

ولعل الحل لتجاوز هذا الوضع يكمن في إنشاء معاهد للحوار والتبادل وتطوير البحوث العلمية حول تقاليد الحضارات القائمة في أوربا، وتشكيل لجان مشتركة تكون بمثابة فضاء للتكوين متعدد الثقافات والأديان لفائدة المدرسين. ويمكن لهؤلاء بعد ذلك تنظيم عملية تدريس الأديان في الجامعات والمدارس، معتمدين في ذلك على ما نهلوه من معارف عن الأديان مباشرة من مصادرها، من خلال ممثلين عن مختلف الأديان مؤهلين ويحظون بتزكية معاهد وطوائف دينية تعترف بها الدولة، بما يكفل الابتعاد عن كل نزعة طائفية أو توظيف للتعليم الديني لأغراض عرقية أو إيديولوجية أو سياسية.

6. تكوين الأئمة :

«في 1995 اعتبر أعضاء الكورييس أنه من غير المناسب أن يرتادوا المراكز الإسلامية في المدن التي يقيمون فيها، حيث تقام الشعائر الدينية.

ولم يكن الدافع الرئيس وراء ذلك متعلقاً بهوية هؤلاء الأعضاء باعتبارهم مواطنين إيطاليين اعتنقوا الإسلام حديثاً، كما لم يكن محاولة لإقامة مسافة بينهم وبين معظم المسلمين المهاجرين والعرب.

ولم تكن الغاية وضع حدود تفصل بين الغربيين والشرقيين وبين السكان الأصليين والمهاجرين وبين من اعتنق الإسلام ومن ولد مسلماً، بل كان القصد التمييز بين رجال الدين والمناضلين السياسيين وبين أشخاص مدركين لطبيعة روح الإسلام وأشخاص يستخدمون في خطبهم وأحاديثهم لغة دعوية وإيديولوجية.

ويجد عدد من المسلمين حرجاً في التواجد في أماكن أعدت في الظاهر لإقامة الصلاة يوم الجمعة، لكن يستغله بعض المتطرفين الذين يرتادون للدعاية. ولعل أول نتيجة لذلك ابتعادنا بل وابتعاد غالبية المسلمين المهاجرين عن المراكز الاجتماعية الإسلامية والاقتصار بشكل تدريجي على حصر إقامة الشعائر الدينية في نطاق شخصي، لتفادي التواطؤ مع مجتمع مواز وغير قانوني إسلامياً وعربياً، بل مجتمعاً بديلا للنظام الثقافي والسياسي الديمقراطي. أما النتيجة الثانية فكانت مبادرة بعض المسلمين الإيطاليين إلى الاضطلاع بمهمة تثقيفية تتصدى لاستغلال تيار متطرف لقيم الإسلام والحضارة الإسلامية.

6.1. مسجد ميلانو (فيا ميدا) :

حينما ناقشنا مع الموظفين والمسؤولين السياسيين ببلدية ميلانو وإقليم لومبارديا تفاصيل مشروعنا لإنشاء "مسجد الواحد" ركزنا على الأمور الأساسية دون الخوض في موضوعات أخرى من قبيل المئذنة، كما أوقفنا مجمعاً عقارياً في ملكيتنا لبناء مكان للتعبد.

وفي 2000، شكلت المصادقة على مشروعنا بإجماع كل القوى السياسية الممثلة في لجنة الإدماج التابعة لبلدية ميلانو نجاحاً للحوار بين المؤسسات ونموذجاً يحتذى. ومنذئذ باشرنا عملنا المتواصل حتى اليوم لجمع الأموال الضرورية للشروع في عملية البناء. ويكتسي بناء مسجد في قلب مدينة ميلانو أهمية بالغة ليس فقط في بعده الديني بل أيضاً باعتباره فضاء يتيح التفاعل الإيجابي مع العالم المعاصر.

وفي انتظار توضيح مؤسسي يسمح بتنظيم أكثر شفافية لممارسة الشعائر الدينية الإسلامية على الصعيد الوطني، تقدمت الكورييس في 1998 بطلب إلى وزارة الداخلية قصد الاعتراف بها قانونياً بصفتها أول هيئة معنوية للمسلمين الإيطاليين. وخلال السنوات الأخيرة، تكونت شبكة من الأفراد المؤهلين للاضطلاع بمهام دينية وفكرية. وقد آثرنا في الكورييس أن

نستثمر في الإنسان قبل تشييد البنيان أو الخوض في حل صراع النفوذ بين الجمعيات أو اختلاف التأويلات بين الإصلاحيين والمحافظين، سعيا إلى أن تحظى المصالح الحقيقية للمسلمين في الغرب بالأولوية. وعلى هذا النحو، سنساهم في تعزيز حضور هادئ وبناء للجالية الإسلامية داخل المجتمع الإيطالي.

6.2. مسارات التكوين اللاهوتي للقيمين الدينيين (رجالا ونساء) والأئمة :

توفر الكورييس منذ سنوات تكويناً في مجال اللاهوت لفائدة القيمين الدينيين (رجالا ونساء) والأئمة.

وتشمل الدروس الموجهة إلى الأئمة المتدربين تلقين معارف أولية حول العلوم الدينية الإسلامية وحول النظام القضائي للدولة الإيطالية. كما يتضمن تكوين طلاب اللاهوت برنامجاً لدراسة الأديان وتاريخ الحضارة الإسلامية والفكر الفلسفي الغربي والتربية متعددة الثقافات. وإضافة إلى البرنامج الدراسي، يتم تدريس اللغة العربية واللغة الإيطالية لفائدة الأجانب.

ويستهدف تكوين الأئمة تأهيل الطلاب، وكلهم ذكور بالغون ومسلمون، من أجل الإمامة وإعداد خطب الوعظ والإرشاد وحفظ القرآن وإتقان اللغة العربية الفصحى واللغة الإيطالية والإلمام بالسياق الاجتماعي المعاصر.

ويشهد المسلمون في إيطاليا للأئمة الذين استفادوا من دروسنا بالكفاءة، حيث نجحوا في الجمع بين غنى العقيدة الإسلامية وعمقها وبين ممارسة الشعائر في احترام واع وتام للسياق الاجتماعي الإيطالي.

ويحرص هؤلاء الأئمة على تحرير خطبهم وإلقائها باللغة الإيطالية، ماعدا الآيات القرآنية والأحاديث التي ترد في خطب الجمعة، بينما تؤدى الصلوات باللغة العربية وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ويشمل التكوين الذي يتلقاه الإمام اكتساب المعارف في مجال أركان العبادات وكذا القواعد الشرعية التي تمكن من إقامة الشعائر الدينية بما يتوافق والسياق الغربي المعاصر، حيث يعيش المسلمون في وسط علماني باعتبارهم أقلية دينية تحرص على المحافظة على هويتها وتعمل على تصحيح الصور النمطية والأحكام المسبقة التي يتعرضون لها في كثير من الأحيان.

وينبغي للإمام أن يعرف كيف يوجه المؤمنين ويوصلهم إلى درجة التقوى الروحي والوعي بروح المسؤولية تجاه المجتمع الذي يعيشون فيه، مع الحرص على حمايتهم من أي تدخل سياسي من بلدان أخرى أو تأثير مغالٍ وإحاطة أماكن التعبد بالشفافية التامة والوقار الذي يليق بفضاء ديني إسلامي.

وهذا ما يحتم على الأئمة أن يدركوا كيف ينهضون بمسؤوليتهم باعتبارهم وسطاء لغويين، وذلك عبر مساعدة الجيل الأول من المهاجرين المسلمين على ملاءمة شعائرهم الدينية مع السياق الثقافي الجديد من جهة، ومخاطبة الأجيال الجديدة ممن سيصبحون مواطنين أوربيين باللغة الإيطالية، من جهة أخرى.

ولابد أن ينجح الإمام في ترسيخ صورته لدى الشباب بصفته مرجعاً دينياً وسنداً يمكنهم من عيش معتقداتهم بشكل لائق وطبيعي بين زملائهم في الدراسة أو في العمل ومن ثم تجسيد ذلك حتى داخل إطار الأسرة الأصلية أو المحتضنة.

وهذا لا يعني أن الإمام مطالب بالاضطلاع بدور الوسيط الاجتماعي، بل ينبغي أن يحرص على تقديم الدعم الروحي والمعنوي، بما يكفل التوفيق بين العقيدة والعقل والثقافة وحقوق الإنسان. ولذلك فإن الدروس التي نقدمها تسعى إلى درء خطر تشكل كل بعد ديني غريب عن الواقع الإيطالي.

ويشكل الأئمة المستقدمون من الخارج أو الذين توفدهم منظمات إسلامية دولية أو معاهد دينية تابعة لحكومات أجنبية مرحلة من مراحل التأطير الديني في انتظار تأهيل أطر دينية إيطالية.

6.3. مضامين الدروس :

سعياً إلى بناء روابط متينة مع المسلمين، فإننا لا ننتهج الطرق الكلاسيكية في تدريس اللغة والعقيدة كما هو الحال في معظم البلدان الإسلامية. ويركز البرنامج الدراسي الذي نعتمده على الجانب العملي بهدف جعل الإمام قادراً على النهوض بمسؤولية التوجيه والإرشاد الروحي للمسلمين في كل ما يتصل بحياتهم اليومية. كما يسعى هذا البرنامج إلى وضع المعارف المرتبطة بالعقائد موضع التطبيق على أرض الواقع.

ومن هذا المنطلق، فإن المواضيع التالية تكتسي أهمية بالغة، وهي: الولادة، وقدسية الحياة الإنسانية، وخلق الكون ومسؤولية خلافة الله في الأرض، والمساواة في الكرامة بين الرجل والمرأة، وأركان العبادة والتربية وطلب العلم، ونقل المعرفة، وأركان العقيدة الإسلامية، وقصص الأنبياء في القرآن الكريم، والحوار بين الأديان، والعمل وكسب قوت العيش، ووحدة الأسرة، والزواج المدني والشرعي، وواجبات الآباء تجاه أبنائهم، والهوية الإسلامية والمشاركة الفاعلة خدمةً للصالح العام داخل المجتمع، والمسؤولية السياسية والبعد العالمي للأخلاق والموت والإرث.

وللإحاطة بهذه المواضيع، ينبغي للإمام تلقي دروس حول القواعد الصحية المتبعة في المستشفيات فيما يخص عملية الولادة، وحول العلاجات أو المساعدة المقدمة للمرضى وغيرهم، كما ينبغي أن يتلقى تكويناً أولياً حول إجراءات تسجيل شواهد الميلاد والزواج والطلاق والوفاة، والقواعد الجاري بها العمل فيما يتعلق بحقوق المسلمين في المؤسسات الدراسية، وكذا القواعد التي تستجيب للمتطلبات الخاصة بالأطفال المسلمين في المجال التربوي وعلى مستوى التغذية»[1].

(1) يحيى بالافيتشيني، Dentro la Moschea, BUR - Rizzoli ميلانو 2007، ص 45-50.

«إن الإمام مدعو إلى بذل قصارى جهوده حتى يكون مؤهلا للإجابة على كل الأسئلة ذات الصلة بالعقيدة الإسلامية، ولا يشمل ذلك القواعد الشرعية داخل المساجد فقط بل أيضا، وهذا هو الأهم، كيف يمكن أداء الواجبات الدينية مع الحرص على الاحترام التام للنظام القضائي والتراث الثقافي الإيطالي. وعلى هذا النحو فقط يمكن للأئمة والقيمين الدينيين أن يساهموا في تعزيز المشاركة الفاعلة والبناءة للمسلمين في المجتمع، من خلال تيسير النهوض بدورهم المدني والفكري والمهني وإحياء التراث الروحي لهويتهم الدينية. وسيكون بمقدور هؤلاء الأئمة التعاون مع المؤسسات ومع المسلمين في عملية إدماج الجالية الإسلامية في المجتمع الإيطالي المعاصر الذي يتسم بتعدد الأديان وبالتنوع الثقافي. وبفضل جهود هؤلاء الأئمة، فإننا واثقون من أن الأجيال الحديثة من المسلمين في إيطاليا سيتمكنون من أن يعيشوا حياتهم الدينية في سكينة وأن يكتشفوا المعنى الحقيقي لأن يكون المرء مواطناً في بلد ديمقراطي»[1].

«وتستغرق الدروس التي نقدمها سنتين بوتيرة عشرين ساعة شهرياً على الأقل في أيام الجمعة على وجه الخصوص، حتى يتسنى للأئمة المتدربين مواصلة النهوض بالتزاماتهم المهنية والجامعية. وإذا كانت المشكلة التي يواجهها الطلاب تكمن في كيفية التوفيق بين التكوين الديني والمتطلبات اليومية، فإن هذه المسألة تفيد من يتطلع إلى الإمامة في إدراك عبء المسؤولية التي سيتحملها على حياته الأسرية والمهنية والاجتماعية. ولا يتيح غياب هيئة رسمية تعنى بتدبير أماكن إقامة الشعائر الإسلامية في إيطاليا والتنسيق بينها لأي من الطوائف الإسلامية المحلية النهوض بهذه المسؤولية، كما أن قلة قليلة فقط من الطوائف تستطيع دفع تعويضات لإمام متفرغ لهذا العمل.

(1) يحيى سيرجيو ياهي بالافيتشيني "برنامج تكوين الأئمة في إيطاليا، دراسة الدين وتكوين الأئمة في أوربا"، جامعة لايدن، 2008، ص 469-485.

وخلال السنوات الأخيرة، تمكنت مجموعة أولى من المسلمين الإيطاليين من استكمال تكوينهم وأبدوا استعدادهم لمباشرة عملهم لفترات متقطعة في عدة مناطق بإيطاليا بشكل طوعي ودون أي مقابل. والمؤكد أن الغموض الذي يلف مستقبل هؤلاء الأئمة الأكفاء لا يثبط عزيمتهم لخدمة الإسلام في إيطاليا»[1].

«ووعياً بهذه الوضعية، قررت الكوريـيس وضع برنامج دراسي للتخصص. ولا يقتصر هذا البرنامج على المسلمين الراغبين في تعميق معارفهم حول العقيدة الإسلامية بهدف القيام بوظيفة الإمامة الدينية على الوجه الأكمل، بل إنه مفتوح أيضاً أمام الرجال والنساء الذين لهم اهتمام لأسباب مختلفة باكتساب معارف دينية أو التعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بالإسلام المعاصر في إيطاليا. وإلى جانب الأئمة، نحن بحاجة إلى أشخاص لا يعرفون الإسلام فقط لأهداف داخلية مرتبطة بالطائفة الإسلامية أو لخدمة حياة الأفراد المسلمين، بل يملكون أيضاً القدرة على توظيف خبرتهم خارج الطائفة الإسلامية عبر ربط علاقات مع المؤسسات الحكومية والجمعيات المهنية وهيئات التضامن الاجتماعي والمؤسسات التربوية والثقافية والصحية والاجتماعية والمجموعات العرقية والطوائف الدينية الأخرى.

ويبدو أن المجتمع المدني والدولة في إيطاليا بحاجة ماسة إلى أشخاص مؤهلين قادرين على توفير المعلومات والاضطلاع بدور الوساطة وإسداء النصح والإفادة من قدراتهم على التنظيم وإيجاد الحلول الملائمة للقضايا المتعلقة بوجود نحو مليون مسلم فوق الأراضي الإيطالية، لاسيما خلال السنوات العشرين الأخيرة. وتعرف هذه الوضعية تغيرات متسارعة داخل مجتمع متعدد الثقافات يفتح آفاقا رحبة ويستلزم أيضا التعجيل ببعض التغييرات الاجتماعية المعقدة.

---

(1) يحيى بالافيتشيني، Dentro la Moschea ص 45-50.

ومن هذا المنطلق، تم وضع برنامج دراسي إضافي يستغرق سنتين حول دراسة الأديان والتربية متعددة الثقافات، حيث تم الاحتفاظ بالبرنامج المخصص للأئمة وتمت إضافة دروس وحلقات دراسية حول العلوم الاجتماعية والسياسة وتلقين المنهجيات، إضافة إلى دراسات حرة. وقد جرى خلال السنوات الأخيرة تناول المواضيع التالية :

- تاريخ الحضارة الإسلامية؛ الشرق والغرب؛ الأصالة والمعاصرة؛ الإسلام التقليدي والغلو الديني.
- القرآن والسنة النبوية : مصادر الشريعة الإسلامية وتأويلات مختلف المدارس الشرعية.
- المبادلات بين الشمال والجنوب والتعاون الأورومتوسطي؛ منع النزاعات ومسلسل السلام في الشرق الأوسط؛ الإسلام والجهاد؛ الخلافة الإسلامية والقومية العربية.
- العلم المقدس والثقافة الغربية؛ المدارس الحكومية والخصوصية في إيطاليا؛ التربية الدينية وتاريخ الأديان؛ العولمة والانعزال.
- ابن سينا وابن رشد والغزالي وابن عربي: الميتافيزيقا وعلم اللاهوت والعقلانية والفلسفة والعقل؛ مقارنة مع فلسفة كانط وهيغل ونيتشه؛ مقارنة مع الفكر المسيحي للقديس بيرنار وفرانسوا وطوماس وأغوستين؛ مقارنة مع أعمال أفلاطون ومايستر إيكهارت ودانتي أليغييري.
- الحوار بين المؤمنين وغير المؤمنين. وحدانية الله والأخوة النابعة من التوحيد؛ اللقاء مع اليهودية والمسيحية.
- حرية التعبير ولغة الرموز الدينية؛ إظهار الدين والحرية الدينية في المجتمع الأوربي؛ حقوق الإنسان والإسلاموفوبيا.
- الدستور الإيطالي؛ القوانين المتعلقة بالهجرة وسياسة الاتحاد الأوربي في مجال الإدماج؛ الديمقراطية والعلمانية والتعددية؛

الدولة الإيطالية والديانات المختلفة؛ التفاهم مع الكنيسة الكاثوليكية ونظام الاتفاقات؛ مجلس الإسلام الإيطالي»[1].

II. فرنسا

تحتل فرنسا موقعاً متميزاً في الفضاء الأوربي بفعل العدد الكبير لسكانها المسلمين ووجودهم منذ زمن بعيد فوق الأراضي الفرنسية، إضافة إلى النموذج السياسي والاجتماعي والثقافي "للعلمانية" الذي يجسد الاستثناء الفرنسي. ويمنع القانون الفرنسي التمييز بين المواطنين والمقيمين على أساس ديانتهم. ولا تتضمن الإحصاءات الرسمية أي معطيات حول الانتماء الديني، ومن ثم لا تقدم أي بيانات رسمية عن عدد المسلمين في فرنسا. ففي فاتح يناير 2007، كان عدد سكان فرنسا يقدر بحوالي 100 392 63 نسمة، وكانت التقديرات المتعلقة بنسبة المسلمين من العدد الإجمالي للسكان متباينة لتتراوح بين 4,5 و7%. وإذا كانت الجاليات الإسلامية تختلف من حيث الأصول بين المغاربيين والأتراك والأفارقة والمواطنين الفرنسيين الذين اعتنقوا الإسلام والفرنسيين المسلمين من المحيط الهادي، فيمكن القول إن ما لا يقل عن مليوني مسلم يحملون الجنسية الفرنسية.

وقد سنت العلمانية في دستور 1946 وتم ترسيخها في دستور 1958. وعلى غرار معظم الأنظمة العلمانية، تقيم العلمانية الفرنسية حدوداً فاصلة بين الكنيسة والدولة. وقد تم وضع تعريف للعلمانية في القانون الصادر بتاريخ 9 ديسمبر 1905، حيث تنص المادة الأولى منه على "ضمان حرية المعتقد"، بينما تنص المادة الثانية على أن الجمهورية الفرنسية " لا تعترف ولا تقدم الدعم المادي أو غيره أي عقيدة دينية". ولعل العلاقة بين هذين الإجراءين هي ما يميز النموذج الفرنسي. وهكذا، وفي ظل نظام الفصل النابع من قانون 1905، لا يعترف رسمياً بأي ديانة ولا يتم تمويلها، وتحظى كل

(1) يحيى سيرجيو ياهي بالافيتشيني "برنامج تكوين الأئمة في إيطاليا"، ص 469-485.

الطوائف الدينية بنفس المعاملة. وحينما يتم تفسير العلمانية بشكل دقيق، فإنها تمنع التعدد الثقافي طالما أن الخصوصيات الثقافية والدينية والعرقية تخضع لمبدأ المساواة بين الأفراد جميعهم. ولا يمكن للطوائف الدينية، بما فيها الطائفة الإسلامية، أن تتمتع سوى بالوضعية القانونية للجمعيات أو الهيئات ذات النفع العام أو الجمعيات الثقافية. كما أن العلمانية تشدد على الفصل بين الحياة الخاصة، التي من المفترض أن الدين عنصر من عناصرها، والحياة العامة. ووفق مبدأ العلمانية، يتعين على الأفراد أن يتخلصوا داخل نطاق الحياة العامة من خصوصياتهم الدينية والعرقية، وهو ما يكفل المساواة بين الأفراد باعتبارهم مواطنين إزاء الدولة.

وعلى هذا الأساس، يمكن اعتبار الإسلام والمسلمين بالنظر إلى سلوكهم ونظرتهم غير الثنائية لجوانب الحياة غير منسجمين مع هذا التمييز بين ما هو خاص وما هو عام.

وقد عرفت القرون الماضية نماذج لإضفاء طابع مؤسسي على بعض الحالات الاستثنائية لعدم الفصل الصارم بين الدين والدولة. وأبرز نموذج لذلك أن الدولة الفرنسية كانت تقدم دعماً مالياً للمدارس الدينية الخصوصية وتؤدي أجور القيمين الدينيين في المؤسسات اللادينية كالسجون والجيش، وتمول المرشدين في المدارس الحكومية، وتعترف بالأعياد الدينية، وتسمح بإعفاءات ضريبية لفائدة المؤسسات الدينية.

وظل الإسلام حالة استثنائية بالنسبة للعلمانية الفرنسية، مما يعيق مشروع الاندماج. وقد شجعت المناقشات التي جرت بين الدولة والمسلمين على إنشاء هيئة تمثل الإسلام في فرنسا. ويعد إنشاء مثل هذه الهيئات التي تمثل الإسلام حركة منتشرة في كل البلدان الأوربية. ويتعين على المؤسسات الدينية الاندماج في محيطها حتى تكون مخاطَباً فعلياً أمام الدولة. وهذا يستلزم من الجاليات الإسلامية إحداث هيئات كهنوتية لمنح القيادة للتنظيم الذي يتمتع بشرعية شعبية وقدرة سياسية على الدفاع عن قضايا هذه

الطوائف. ويتضرر الإسلام جراء غياب التماسك في أوساط الجالية الإسلامية وافتقارها إلى آليات مؤسسية لبلورة الإجماع وتنظيم تمثيلهم أمام الدولة. ومنذ عقد الثمانينات، تسببت هذه المسألة في توجيه بعض المؤاخذات للنموذج الفرنسي في عملية الإدماج، كما ساهمت في نشر انطباع بوجود "مشكل يتعلق بالإسلام". وفي 2003، شُكل المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية بتشجيع من الدولة، باعتبار ذلك اعترافاً رمزياً بالإسلام في فرنسا، بهدف إيجاد هيئة مركزية تمثل الجالية الإسلامية وتسد الفراغ القائم منذ سنين على مستوى تمثيلية هذه الجالية. وفي يونيو 2005، أنشئت أيضاً مؤسسة الأعمال الإسلامية للإشراف على عملية تمويل كل ما له علاقة بالإسلام في فرنسا. وتخضع هذه المؤسسة لمراقبة الحكومة وتودع أموالها في بنك عمومي لضمان أكبر قدر من الشفافية. وتخصص أموال هذه المؤسسة لبناء المساجد وتكوين الأئمة.

ومع تصاعد مشاعر القلق بشأن عدم توافق مفترض للإسلام مع قيم الجمهورية، تنامت الضغوطات على رجال السياسة لمعالجة قضايا الإسلام والهجرة والاندماج، وهي قضايا غالباً ما يتم الخلط بينها دون وجه حق. وهذا ما قاد إلى جملة من السياسات التي تحاول جعل الإسلام يتخذ "طابعاً فرنسياً" أكبر. ويستشف هذا التوجه على الخصوص من خلال تطور المجلس الإسلامي ووضع برامج لتكوين الأئمة ومنع الحجاب داخل المدارس الحكومية. وكما سنتناول فيما بعد، فإن هذه المقاربة تعكس صورة مشوهة عن الإسلام والمسلمين تبرز في السياسات الفرنسية في مجال التربية والثقافة. وإذا كان عدة ساسة قد أدلوا بتعاليق أو تصريحات أفصحوا فيها عن خوفهم من الإسلام، فإن التوجه الرسمي للأحزاب السياسية التقليدية يقدم صورة ثنائية وتبسيطية للمسلمين، من خلال الفصل بين "إسلام معتدل" صالح و "إسلام متطرف" غير صالح. وعلى الرغم من أن هذه "النظرة الانتقائية" للإسلام والمسلمين قد اخترقت المؤسسات الحكومية الفرنسية على المستويات كلها، فإن ثمة جهوداً حثيثة تبذلها الجهات الحكومية

بتعاون مع المسلمين من أجل تعزيز الاستقلالية على مستوى التنظيم ووضع برامج تربوية وثقافية تنسجم انسجاماً تاماً مع سياق المجتمع الفرنسي.

1. صورة "محجبة" عن الإسلام :

يتمتع الجميع بالمساواة في التربية العمومية المجانية، كما يخضع جميع الأطفال (بمن فيهم الأجانب) البالغين سن التمدرس لإلزامية التعليم. وعلاوة على ذلك، يؤكد قانون التوجيه في ميدان التعليم حق كل فرد في حرية المعتقد. وعلى مستوى التطبيق، وقع تعارض بين هذين المبدأين، لاسيما بالنسبة إلى الطلاب المنتمين إلى أقليات دينية كالمسلمين. ولا بد من التذكير أن الهدف الرئيس والمسؤولية التي تنهض بها المدارس الحكومية الفرنسية هما تربية الطلاب على قيم الجمهورية، ومنها العلمانية، والحرص في الآن نفسه على ضمان المساواة في التعامل مع الطلاب واحترام التعددية. وبهذا تكون السلطات المحلية مؤهلة لتنظيم مسألة إظهار الانتماء الديني في المدارس. ويجسد الجدل القائم حول مسألة منع الحجاب صعوبة الفصل بين المجال العام وبين الاختيارات الشخصية، كما تبرز صعوبة التوفيق بين متطلبات العلمانية واحتياجات الطلاب المسلمين.

ويمكن اعتبار القانون الصادر في 2004 حول حظر ارتداء الرموز الدينية "البارزة" في المؤسسات التعليمية جزءاً لا يتجزأ من السياسات التربوية والثقافية المتعلقة بالإسلام والمسلمين، على الرغم من أنه لم يتطرق لمضامين البرامج التعليمية المعتمدة. ويشير هذا القانون بشكل واضح إلى الرموز الدينية للإسلام، لاسيما ارتداء الفتيات المسلمات للحجاب. ويميط هذا الإجراء المعتمد في إطار ترسيخ العلمانية اللثام، إن أمكن القول، عن صورة للإسلام والمسلمين على وجه الخصوص مطابقة للأحكام المسبقة والأفكار المغلوطة المنتشرة حالياً في أوساط الرأي العام، لاسيما لدى أصحاب القرار السياسي.

وبناء على المرسوم الصادر 1955، يمنع وضع غطاء على الرأس في الصور الخاصة بوثائق الهوية. كما حظر القانون رقم 228 الصادر بتاريخ

15 مارس 2004 وضع أي رمز ديني، بما في ذلك وشاح الرأس، في المدارس الابتدائية والثانوية. وتنص المادة الأولى من هذا القانون على ما يلي : «يمنع داخل المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية الحكومية وضع رموز أو ارتداء ملابس يُظهر الطلاب بها بشكل بارز انتماء دينياً. ويذكر القانون الداخلي بأن اتخاذ أي إجراء تأديبي يسبقه فتح حوار مع الطالب».

وتمنح عبارة "بشكل بارز"، التي اختلف بشأنها محررو هذا القانون، قيمة باطنة لوضع الرمز الديني، حيث ينبغي أن تكون نية الفرد، من خلال ذلك، استقطاب الآخرين إلى دينه أو يسعى إلى فرض معتقداته الدينية على الآخرين. وينظر إلى المسلم والمسلمة في هذه الحالة من زاوية الريبة والتوجس من خطر محتمل. والحال أن الرياء والاستقطاب يتناقضان مع مبادئ الإسلام الداعية إلى التقوى والإخلاص في العمل. ولم تكن الرموز الدينية في حد ذاتها تعتبر منافية لمبدأ علمانية المدارس، لكن إدارة المؤسسة التعليمية كان لها الحق في اتخاذ إجراء بالمنع، لاسيما في حالات الاستقطاب الديني أو الضغط على الآخرين أو المس بنظام المدرسة.

ويؤكد المنشور الوزاري الصادر بتاريخ 18 مايو 2004، الذي يتضمن توجيهات وزير التربية بشأن «تطبيق القانون المتعلق بحظر وضع الرموز أو ارتداء الملابس التي تظهر انتماء دينياً داخل المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية الحكومية تفعيلا لمبدأ العلمانية»، أن هذا القانون «يجسد رغبة جماعية في تأكيد أهمية هذا المبدأ الذي لا يمكن فصله عن مبادئ المساواة واحترام الآخر. كما يعكس رغبة ممثلي الأمة في الارتقاء بمدرسة الجمهورية».

وبخصوص نطاق تنفيذ القانون، فإن «الرموز والملابس الممنوعة هي تلك التي تمكن من التعرف المباشر على الانتماء الديني لصاحبها، من قبيل الحجاب الإسلامي، أيا كانت تسميته. (...) ولا يمس القانون بحق الطلاب في وضع الرموز الدينية غير البارزة». «ويأتي قانون 15 مارس 2004 تفعيلاً لمبدأ العلمانية التي ينص عليها الدستور، باعتبارها واحدة من

أسس المدرسة العمومية. ويقوم هذا المبدأ على احترام حرية المعتقد وترسيخ القيم المشتركة التي ترتكز عليها الوحدة الوطنية بغض النظر عن الانتماءات الشخصية". "وتتمثل مهمة المدرسة في نقل قيم الجمهورية، ومنها المساواة في الكرامة بين جميع البشر، والمساواة بين الرجل والمرأة، والحرية الفردية بما في ذلك حرية اختيار الفرد لنمط عيشه. (...) ويعزز هذا القانون من خلال حماية المدرسة من مظاهر الطائفية دوره في تجسيد الرغبة في العيش المشترك، وهو دور ينبغي أن تضطلع به المدارس بكل حزم».

ووفق هذا المنظور، فإن مظهر الفتاة المسلمة التي ترتدي حجاباً لا يعكس تدينها بل هو مجرد تجسيد للانتماء إلى "طائفة معينة". وفي ذلك تركيز على الأفراد ورفض للاعتراف بالجاليات الإسلامية، وهو ما يتناقض مع حرية الفرد في التعبير بكل حرية عن انتمائه الديني. وعلاوة على ذلك غالباً ما يجري الحديث عن أن الحجاب يعتبر مسّاً بالكرامة الإنسانية ومنافياً لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة. وتحمل هذه المقاربة جملة من التناقضات، فهي تمنع باسم محاربة مظاهر التمييز شكلا من أشكال التعبير عن واحد من الحقوق الأساسية.

«إن القانون يكفل لكل فرد حرية المعتقد، من خلال حماية المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية، التي تتمثل مهمتها في استقبال الأطفال، مؤمنين كانوا أو غير مؤمنين وأيا كانت معتقداتهم الدينية أو الفلسفية، من كل أشكال الضغط التي قد تنشأ عن إظهار الانتماء الديني. ولأن العولمة قائمة على مبدأ احترام الأفراد ومعتقداتهم، فلا يمكن تفعيلها دون التصدي بحزم لكل مظاهر التمييز. ولذا، يتعين على موظفي الدوائر الحكومية للتربية الوطنية التحلي بأقصى درجات اليقظة والحزم تجاه كل أشكال العنصرية أو التمييز بين الجنسين وكل مظاهر العنف التي يتعرض لها الفرد بسبب انتمائه الفعلي أو المفترض إلى مجموعة دينية أو عرقية. وكل قول أو فعل يختزل الآخر في انتماء ديني أو عرقي، أو في جنسية (حالية أو أصلية)، أو في مظهره الخارجي يستدعي تدخلاً ملائماً».

وتبدو المرأة المسلمة التي تضع الحجاب على هذا الأساس ضحية لشكل من أشكال العنف، دون أن نراعي اختياراتها وقراراتها الحرة. وينظر إلى الحجاب فقط باعتباره مظهراً من مظاهر التمييز بين الرجل والمرأة، وتجسيداً لانتماء ديني. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن النقاش والخطاب الرسمي بشأن الحجاب يعكس أحكاماً مسبقة عن العلاقة بين الجنسين من منظور إسلامي وكذا عن طبيعة الإسلام. كما يرى معارضو الحجاب أن القانون سيخلص الفتاة من سيطرة وسلطة الرجل وأسرتها. وفي كل هذه الخطابات، لم تمنح المرأة المسلمة الفرصة لإسماع صوتها. وما يثير القلق أيضاً أن البعض كان يعتقد أن الفتيات المسلمات غير المحجبات يشعرن بالحرج من أخواتهن المحجبات. وخلافاً لما يدعيه معارضو الحجاب، فإن العديد من النساء لم يكن مكرهات أو "استدرجن" لوضع الحجاب : فبعضهن اختار ارتداء الحجاب باعتباره سمة للإيمان، بينما كانت أخريات قادرات على التحرر من هيمنة آبائهن وإخوانهن، حيث يمكنهن الحجاب من العيش باستقلالية أكبر ومواجهة الحياة العامة دون أن ينظر إليهن باعتبارهن "مصدر إغراء للرجال".

ولا يمكن اختزال ما يترتب عن التزام الطلاب باحترام مبدأ العلمانية في مسألة الرموز الدينية : «يتعين منح رخص للطلاب للتغيب في الأعياد الدينية الكبرى التي لا تتصادف مع أيام العطل الرسمية، وينبغي التذكير بتواريخ هذه الأعياد كل سنة في الجريدة الرسمية. وبالمقابل، ينبغي رفض طلبات التغيب المنهجي والطويل كلما كانت تخل بالسير العادي للدراسة. وتتخذ المؤسسة المدرسية أو الجامعية من جهتها التدابير اللازمة لكي لا تتزامن هذه الامتحانات الرئيسة مع هذه الأعياد الدينية الكبرى». وإذا كان الاحتفال بالمناسبات الدينية الإسلامية معترفاً به ـ خارج المدارس ـ، فإن الأمر يتخذ بعداً ثقافياً أكثر مما هو ديني. وتعتبر هذه الصورة المكرسة للإسلام باعتباره ثقافة أحد المعيقات أمام الفهم الحقيقي للإسلام وإدراك قيمه ومبادئه داخل المجتمع الفرنسي.

أما الجانب الإيجابي فهو تذكير منشور وزير التربية بالدور المهم الذي تضطلع به "مدرسة الجمهورية"، استناداً إلى مبدأ العلمانية، لمعرفة الأديان، ومنها الإسلام : «ولأن عدم التسامح والأحكام المسبقة تتغذى من الجهل، فإن العلمانية تفترض أيضاً تعارفًا على نحو أفضل بما في ذلك في مجال الدين. وفي هذا الصدد، يمكن أن تساهم البرامج الدراسية في ترسيخ هذا التعارف. وعلاوة على ذلك، تشكل أنشطة "العيش المشترك" في المدارس الابتدائية وبرامج التربية الوطنية في المدارس الإعدادية وبرامج التربية الوطنية والقانونية والاجتماعية داخل المدارس الثانوية، مناسبة ملائمة لتعزيز قيم التسامح واحترام الآخر. كما يتعين توظيف الحقائق الدينية، لاسيما حين تتناولها البرامج الدراسية بشكل واضح كما هو الشأن بالنسبة لمادتي اللغة الفرنسية والتاريخ، لتزويد الطلاب بالعناصر الثقافية الضرورية لفهم العالم المعاصر».

2. تدريس الإسلام في مدرسة الجمهورية :

ينبغي التمييز كما سبقت الإشارة إلى ذلك بين تدريس الإسلام في المدارس الحكومية والتربية الدينية بمعناها الدقيق في المدارس الحكومية أو الخصوصية. ولا توفر بعض البلدان أي تربية دينية أثناء الحصص الدراسية، ويتم تدريس بعض المبادئ حول مختلف الديانات في إطار مواد أخرى كالتاريخ والأدب والفلسفة. وينطبق ذلك على سبيل المثال على فرنسا (باستثناء مقاطعتي الألزاس ولالورين). ولا يمكن تدريس الدين داخل المدارس الابتدائية، بينما تمنح المدارس الإعدادية والثانوية إمكانية تدريسه من قبل مرشدين دينيين (لكن خارج أوقات الدراسة). وبالرغم من ذلك، فحتى اليوم لا يمارس أي مرشد ديني مسلم عمله داخل المؤسسات الإعدادية أو الثانوية.

وفي ما يتعلق بالسياسات التربوية والثقافية المعتمدة في هذا المجال، فإن الأديان تعتبر "ظواهر" أو "وقائع دينية" (يجري الحديث في

فرنسا عن "تدريس الواقع الديني") ينظر إليها من منظور اجتماعي وثقافي وأنتربولوجي وتاريخي، أي أن تناول الأديان لا يتم استناداً إلى معارفها الروحية والعقدية. ويشكل هذا النمط من التدريس الذي يتناول الأديان وحضارتها جزءاً مما يدعى "القاعدة المشتركة للمعارف والخبرات"، كما ورد في المرسوم الرسمي لسنة 2006 المتعلق بقانون التوجيه والبرامج لمستقبل المدرسة الصادر في 2005. وحسب المادة 9 من هذا القانون، فإن "التعليم الإجباري ينبغي أن يكفل على الأقل لكل طالب الوسائل الضرورية لاكتساب قاعدة مشتركة تتكون من المعارف والمهارات التي يتعين على الطالب امتلاكها للنجاح في مساره الدراسي ومواصلة تكوينه وبناء مستقبله الشخصي والمهني والنجاح في حياته داخل المجتمع". ويبين المرسوم الصادر بتاريخ 11 يوليو 2006 المعارف والمهارات التي يجب على الطلاب اكتسابها عند نهاية تعليمهم الإجباري.

ويأتي نشر"القاعدة المشتركة للمعارف والخبرات" لتقديم جواب مبسط للسؤال الجوهري : "ماذا يتعين على الطلاب تعلمه في المدارس خلال فترة تعليمهم الإجباري ؟" أو من منظور آخر : "بماذا تلتزم الأمة بخصوص تعليمهم؟". وبالرغم من أن التعليم الإجباري لا يمكن اختزاله في "القاعدة المشتركة"، فإن المرسوم يقدم التوجيهات الكبرى ويتناول بعض القضايا بالتفصيل، لكنه يترك المجال مفتوحاً أمام كل التطورات الممكنة. ويتعلق الأمر "بمعرفة حية" يمكن اكتسابها أثناء مرحلة الدراسة وفي مختلف مراحل الحياة. ويبرز مفهوم التربية من خلال بنية هذه القاعدة المشتركة، حيث يشمل سبع كفاءات أو "أركان"، تضم كل واحدة منها "معارف وقدرات وسلوكات". وتؤكد وزارة التربية أن القاعدة المشتركة تجعل المعارف والقدرات في خدمة الهدف الأسمى للتربية، وهو إعداد فرد بإمكانه ليس فقط أن يفهم بسرعة وأن يكون له رد فعل مناسب، بل أيضا ممتلكاً لبعض الصفات، من قبيل الانفتاح واحترام الآخر واحترام قواعد العيش المشترك. وهذه هي القيم والمثل المستمدة من عصر الأنوار والتي تقوم عليها منظومة التربية الوطنية.

ويحمل أحد هذه المحاور السبعة عنوان ″امتلاك ثقافة إنسانية″. وقد ورد في المرسوم المتعلق بالقاعدة المشتركة ما يلي : «إننا لا نعيش في عالم تنظمه التقنية فقط، بل أيضا التاريخ والأعمال الفنية الكبرى والقيم والأفكار. ومن خلال تمكين الأطفال من ولوج هذا العالم الثقافي، فإننا نساهم في إغناء نظرتهم للأمور وتمكينهم من المرجعيات. فأطفالنا يفتقرون اليوم إلى مرجعيات. والثقافة الإنسانية تكفل للأطفال امتلاك هذه المرجعيات، لاسيما عبر التعرف على مرجعيات تاريخية وجغرافية تتيح للطالب معرفة من أين أتى وأين يوجد. وينبغي ألا نستهين بقيمة هذه المرجعيات». ولا يمكن لهذه الثقافة أن تنحصر في النطاق الوطني، لاسيما في السياق الأوربي. «ولذلك، فإن القاعدة المشتركة تتضمن الإنجازات الكبرى للثقافة الأوربية (النصوص الكبرى كالتوراة والإلياذة والأوديسة وغيرها) وكذا الأعمال الكبرى للتراث العالمي، وذلك لتمكين الطلاب من التعرف على الأبعاد العالمية للثقافات الإنسانية».

ووفق هذا المنظور، يبدو أن الحضارة الإسلامية ليست جزءاً من التراث الأوربي الرئيسي ومن تاريخ أوربا. كما أن هذه الرؤية لا تراعي وجود مسلمين أوربيين اليوم ولا الإسهام التاريخي والثقافي للإسلام في الغرب، مع أن «الإلمام بالقاعدة المشتركة يعني (...) امتلاك أداة ضرورية لتكوين الذات مدى الحياة من أجل المساهمة في تحولات المجتمع، كما يعني أيضاً القدرة على فهم التحديات الكبرى التي تواجه الإنسانية واستيعاب التنوع الثقافي وعالمية حقوق الإنسان».

«ويساهم امتلاك مرجعيات مشتركة لفهم الثقافة الإنسانية، في تشكل الشعور بالانتماء إلى مجتمع المواطنين وبلورة آراء عقلانية وإعداد الفرد لبناء ثقافته الخاصة ورؤيته الخاصة للانفتاح على العالم».

وفي هذا الصدد، ينبغي للطلاب :

ـ أن يمتلكوا مرجعيات تاريخية : مختلف المراحل التاريخية للإنسانية (الأحداث الرئيسة التي تمكنهم من ترتيب هذه المراحل التاريخية، مع

التركيز على الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والعلمية والتقنية والأدبية والفنية) وكذا فترات القطيعة.

- أن يكونوا مستعدين لتقاسم ثقافة أوربية، عبر الإطلاع على النصوص الكبرى القديمة (الإليادة والأوديسة وبناء روما والتوراة)، والإطلاع على أهم الأعمال الأدبية وأعمال الرسم والمسرح والموسيقى والهندسة والسينما الفرنسية والأوربية والعالمية (الأعمال القديمة والحديثة أو المعاصرة).

- فهم وحدة العالم وتعقيده من خلال مقاربة أولى: لحقوق الإنسان وتنوع الحضارات والمجتمعات والأديان (التاريخ المعاصر)، وللواقع الديني في فرنسا وأوربا وفي العالم مع الاستعانة بالنصوص الكبرى (خاصة نصوص من التوراة ومن القرآن) بروح من العلمانية التي تحترم المعتقدات.

ويقصد بهذه "الثقافة الإنسانية" دراسة الإسلام باعتباره مجرد واقع إنساني وظاهرة اجتماعية، دون توظيف العناصر الدينية والتقليدية لقراءة القرآن وفهمه أو تقديم المعاني الحقيقية لشعائر المسلمين ومعتقداتهم. كيف يمكن إذن للطلاب استخدام معارفهم "لبلورة رؤية واعية للواقع" و"إعطاء معنى للأحداث الراهنة"، التي يقحم فيها الإسلام، إذا كان هؤلاء الطلاب لا يميزون بين القيم الدينية الحقيقية والتحريف الإيديولوجي لها، وبين التعاليم الدينية والعادات الثقافية؟ وهل يمكن بالفعل تفادي الخلط بين المسلمين والإرهابيين بفضل أنماط السلوك التي تسعى الثقافة الإنسانية إلى بنائها، من قبيل «تنمية حس الفضول للتعرف على الإنتاج الفني القديم والمعاصر، سواء الفرنسي أو الأجنبي، وكذا التعرف على البلدان الأخرى (التاريخ والحضارة والواقع الحالي)»؟.

ويتعين على الطلاب اكتساب قيم المواطنة وكفاءات اجتماعية فضلا عن "الوعي بأن التجارب الإنسانية لها بعد عالمي" للنجاح في المسار

الدراسي ومواصلة التكوين وبناء المستقبل الشخصي والمهني والنجاح في الحياة داخل المجتمع وممارسة المواطنة بكل حرية. وتشكل الكفاءات الاجتماعية وقيم المواطنة ركنا آخر من أركان القاعدة المشتركة : «ينبغي وضع برنامج حقيقي لتربية الطالب على قيم المواطنة، بحيث يشمل قيماً ومعارف وأنماط سلوك تستهدف تحفيز المشاركة الفاعلة والبناءة في الحياة الاجتماعية والمهنية وممارسة الحريات الفردية في نطاق الوعي التام بحقوق الآخرين ونبذ العنف. ولذلك، يجب على الطلاب التمييز بين المبادئ العالمية (حقوق الإنسان) وقواعد دولة الحق (القانون) والعادات الاجتماعية (المواطنة). كما ينبغي تنمية حس الانتماء إلى البلد وإلى الاتحاد الأوربي، مع الحرص على احترام تنوع الاختيارات الشخصية لكل فرد».

ويستلزم العيش في إطار مجتمع معين إعداد الطلاب للعيش سوياً عبر الاستيعاب التدريجي لقواعد الحياة الجماعية، في احترام تام للاختلافات الدينية والثقافية. وإضافة إلى ذلك، يتعين على الطلاب معرفة قواعد الحياة الجماعية والوعي بأن كل مجموعة بشرية تقوم على قواعد سلوك وعادات ينبغي احترامها؛ ومعرفة ما هو ممنوع وما هو مرخص؛ والتمييز بين ما هو مهني وعمومي وخصوصي؛ والتواصل والعمل في إطار فريق. «وهو ما يفترض من الطالب القدرة على الإنصات وإبراز رأيه والنقاش والبحث عن التوافق وإنجاز المهام الموكلة إليه وفق قواعد تعتمدها المجموعة؛ وتقييم نتائج سلوكه: والتعرف على أحاسيسه وانطباعاته وتسميتها والقدرة على تأكيد الذات بشكل بناء».

وختاماً فإن الحياة في إطار أي مجتمع تقوم على احترام الذات واحترام الآخرين (قيم المواطنة والتسامح ونبذ الأحكام المسبقة والصور النمطية) واحترام الجنس الآخر واحترام الحياة الخاصة والحرص على حل النزاعات بطرق سلمية والوعي باستحالة العيش بمنأى عن الآخرين والوعي بضرورة مساهمة كل فرد في الجماعة وحس المسؤولية تجاه الآخرين. وفي غياب معلومات صحيحة ومعرفة حقيقية للإسلام، لن تكون كل هذه القيم

كافية، لاسيما بالنسبة إلى الطلاب، لبلورة صورة أكثر مطابقة للصورة الحقيقية للإسلام والمسلمين.

3. بعض النماذج من التربية والثقافة الإسلاميتين على مستوى التعليم العالي من أجل المستقبل :

بغية الحصول على معلومات وتكوين حول مبادئ الإسلام وتعاليمه وحقيقته الثقافية، ينبغي التفكير في اعتماد تربية دينية في سياق مبادرات إسلامية خاصة، سواء بدعم مالي وتعاون من الحكومة الفرنسية أو دون ذلك، لكن في إطار السياسات التربوية والثقافية. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تجربة تعد النموذج الوحيد لإجراء اتخذته الحكومة في الميدان الثقافي إسهاما في تعزيز صورة إيجابية عن الإسلام والمسلمين في فرنسا. ويتعلق الأمر بمشروع نقل قسم فنون الإسلام إلى متحف الكتاب الشهير، بفضل هبة كريمة من الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز آل سعود. وقد سعى الرئيس جاك شيراك من خلال هذا القرار، الذي تم التصديق عليه بموجب مرسوم صدر في فاتح أغسطس 2003، إلى «تعزيز الصبغة العالمية لهذه المؤسسة المرموقة» و«تذكير الفرنسيين والعالم بالإسهام الكبير لحضارة الإسلام في ثقافتنا».

وتتم التربية الدينية للشباب المسلم في الغالب إما على يد الأسر في المنازل وإما من قبل الجمعيات والمساجد في إطار تدريس القرآن خارج نطاق الحصص الدراسية للمدارس. وساهم النقاش الذي أثارته مسألة الحجاب في تعميم إحداث مدارس إسلامية تعترف بها الدولة. وفي هذا الإطار، توجد مدرسة إسلامية خصوصية تعمل بناء على عقد شراكة (وهو ما يمكنها من الحصول على إعانات من الدولة) في مقاطعة لارينيون تم تشييدها منذ عقود. كما افتتحت مدرستان في أوبيرفيلييه في 2001 وفي ليل في 2003 (ثانوية ابن رشد)، لكن ذلك لم يكن في إطار عقد شراكة. وأحدثت مدرسة أخرى (دون عقد في ليون) في 2007 (ثانوية وإعدادية الكندي). وفي

مـارس 2008، افتتحت المدرسة الخصوصية الإسلامية "تربية ومعرفة" أبوابها في ضواحي باريس في فيتري ـ سير ـ سين (فال ـ دو ـ مارن). وتقدم هذه المدرسة إضافة إلى البرنامج الدراسي الذي تضعه وزارة التربية دروساً في اللغة العربية ودروساً حول الإسلام.

ومنذ بداية عقد التسعينات، تفاقم النقص المسجل على مستوى المدرسين المؤهلين، كما ازدادت الحاجة إلى تكوين للأئمة. وقد اتخذت بعض الجمعيات الإسلامية عدة مبادرات من أجل توفير مراكز ملائمة لتكوين الأئمة. وشكلت مسألة تكوين الأئمة أول مهمة عهد بها للمجلس الفرنسي للديانة الإسلامية. وقد حظي هذا الموضوع منذ سنوات باهتمام الحكومات الفرنسية المتعاقبة والجاليات الإسلامية على حد سواء. ويبدو أن النقص في التكوين والأجور المتدنية للأئمة ساهمت في تدني المستوى الثقافي لهؤلاء. وحسب بـــحث أنجز في 2003 وشمل 1000 إمـام، فـإن نصف هـؤلاء فقط يقيمون بشكل دائم فوق الأراضي الفرنسية ويتلقون أجوراً منتظمة، بينما ثلثهم لا يتقنون اللغة الفرنسية كما ينبغي أو لا يتحدثونها مطلقاً. وقد خلصت النقاشات بين المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية والحكومة الفرنسية إلى ضرورة إيجاد حل لهذه المسألة، عبر اعتماد مقاربات جديدة ووضع مزيد من البرامج على مستوى الجامعات في مجال تكوين الأئمة.

وأنشئت العديد من المعاهد والمؤسسات في فرنسا لمعالجة هذه المسألة، منها معاهد خاصة، كمعهد الإمام الغزالي بمسجد باريس والمعهد الأوربي للعلوم الإنسانية (بوتولوان شاتو ـ شينون، سان دوني) والمعهد الدولي للفكر الإسلامي ومركز البحوث والدراسات حول الإسلام (سان دوني). ويعد معهد ابن سينا للعلوم الإنسانية في ليل (Lille) آخر معهد يتم افتتاحه، ويسعى إلى الحصول على اعتراف بالشواهد التي يسلمها من خلال عقد شراكة مع الدولة. كما توجد بالجامعات شعب للتاريخ وعلم الاجتماع الخاص بالأديان وكذا علم الإسلام أو الدراسات الإسلامية، ومنها معهد علم الاجتماع حول العالم الإسلامي والقسم الخامس

بالمدرسة التطبيقية للدراسات العليا في جامعة السوربون. وفي سبتمبر 2006، اقترحت لجنة كلفها رئيس الوزراء بدراسة بعض الجوانب ذات الصلة بالعلاقة بين الدولة والمعتقدات الدينية إحداث معهد للديانة الإسلامية تموله الدولة في ستراسبورغ (التي يطبق بها مبدأ العلمانية بشكل مغاير). وتهتم هذه المؤسسات بالتكوين الديني والبحث في هذا المجال، لاسيما لفائدة المسلمين في فرنسا، بهدف الاستجابة للاحتياجات وتجاوز النواقص المسجلة حالياً في مجال تكوين الأطر الدينية (الأئمة والمرشدون والوسطاء الاجتماعيون) والتعليم اللاهوتي العالي والبحث الأساسي. وتساهم المعاهد ومراكز التكوين القائمة أو المزمع إنشاؤها، بأشكال مختلفة وبفضل مكانتها الأكاديمية ووضعيتها القانونية المعترف بها، في الجهود الرامية إلى بلورة وتعزيز فكر إسلامي يواكب المجتمع المعاصر.

وتعد الأنشطة التي يقترحها معهد الدراسات الإسلامية العليا من النماذج المهمة للمبادرات المعتمدة في مجال تدريس مبادئ الإسلام والنهوض بالثقافة الإسلامية. ومنذ حوالي عشرين سنة، ينظم هذا المعهد، الذي يشرف على إدارته مفكرون مسلمون فرنسيون، ندوات جامعية ولقاءات متعددة الثقافات والأديان، كما ينشر عدة دراسات ومقالات في هذا الميدان. وتستهدف هذه الأنشطة تعريف المسلمين ومختلف مكونات المجتمع الفرنسي بالتراث الفكري والثقافي للإسلام وللحضارة الإسلامية، كما تساهم في ترسيخ وجود فاعل للمسلمين في فرنسا وفي أوربا. وفي هذا السياق، يندرج مشروع "المعهد الفرنسي للحضارة الإسلامية" الذي وضعه معهد الدراسات الإسلامية العليا والمسجد الكبير بمدينة ليون، لتنفيذ جملة من الأنشطة الثقافية والتربوية والاجتماعية. وقد تعهدت الدوائر السياسية على الصعيدين الإقليمي والوطني بتقديم دعم مالي لجزء من المشروع الذي من المقرر أن يستفيد أيضاً من دعم الاتحاد الأوربي وبلدان إسلامية.

ويسعى المعهد الفرنسي للحضارة الإسلامية إلى المساهمة في إبراز الحضور الهادئ والبناء للإسلام في فرنسا. كما يحرص من خلال الأهداف ومجالات العمل التي وضعها على الاضطلاع بدور متميز ومكمل في الآن نفسه للدور الذي تنهض به معاهد التكوين الديني ومعاهد اللاهوت. ويأتي إحداث هذا المعهد استجابة لعدد من الاحتياجات والانشغالات التي يتقاسمها الفرنسيون المسلمون وباقي مكونات المجتمع الفرنسي، دون أن تجد لها حتى اليوم إجابات ملائمة في العديد من المجالات. ومن شأن هذا المعهد أن يكون مثالا يحتذى في باقي مقاطعات البلاد أو حتى في البلدان الأوربية الأخرى.

ومما لا ريب فيه أن تَعَرُّفَ المجتمع الفرنسي بشكل أفضل على القيم والتراث الفكري والثقافي والروحي للحضارة الإسلامية سيكفل تنمية قيم التفاهم والاحترام المتبادل والتعايش السلمي بين السكان. ولذا، فإن المعهد الفرنسي للحضارة الإسلامية يتوخى تعزيز الثقافة الإسلامية والحضارات الأخرى، من خلال تنظيم جملة من الأنشطة الثقافية والفنية والندوات والمعارض وإصدار المنشورات. وباعتبار هذا المعهد دعامة حقيقية للبحث والمعلومات والتكوين حول الحضارة الإسلامية، موجه بالأساس إلى غير المسلمين، فإنه يسعى إلى المساهمة في تنمية التفكير حول الحضارة الإسلامية في فرنسا، مع الحرص على الاضطلاع بدور الجسر الذي يربط بين مختلف مكونات المجتمع الفرنسي، في إطار روح من الانفتاح والشراكة مع الجامعات والأوساط المهنية ووسائل الإعلام والمؤسسات الحكومية. ويتمثل الهدف الأسمى للمعهد في تقريب الجمهور العريض من غنى الفكر الإسلامي القديم والحديث، في إطار الحرص على إغناء النقاش بالأفكار والعمل على تقديم إسهام فكري جيد، بما يكفل الارتقاء بمستوى استيعاب الرهانات والإشكاليات الحالية. ومن شأن هذا التعاون مع أصحاب القرار السياسي أن يساهم في تحسين صورة الإسلام والمسلمين في السياسات التربوية والثقافية في فرنسا.

III. ألمانيا

1. الوضعية القانونية للمنظمات الإسلامية في ألمانيا :

تضم ألمانيا واحدة من أهم الجاليات الإسلامية في أوربا، حيث يبلغ عدد المسلمين بها حوالي 3,500,000 مسلم، يمثل الاتراك نحو 70% منهم.

وتندرج العلاقة بين المسلمين والمؤسسات الحكومية في إطار عام ينظمه مبدأ الفصل بين الدولة والمعتقدات الدينية، بيد أن هذا المبدأ الذي ينص عليه دستور ألمانيا لسنة 1949 يسمح بإمكانية إقامة أشكال تعاون خاصة بين الدولة والطوائف الدينية التي تتمتع بوضعية جمعيات خاضعة للقانون العام.

«يحق لكل تنظيم ديني أن يطلب الاعتراف به بصفته جمعية تخضع لمقتضيات القانون العام، وهو ما يخول له من بين أمور عدة تعيين مرشدين دينيين في السجون والمستشفيات والجيش واقتطاع ضريبة (بمعدل 6 من الضريبة على الدخل) على أعضائها، وتتكفل الدولة بجمعها (...). ويتخذ قرار منح صفة جمعية خاضعة للقانون العام على مستوى الدولة استناداً إلى عدة معايير، من بينها ضمان استمرارية عملها وحجم التنظيم والتأكد من أن التنظيم ليس معادياً للنظام الدستوري وللحقوق الأساسية. ويقدر عدد المجموعات الدينية التي حصلت على صفة جمعية خاضعة للقانون العام بحوالي 180 مجموعة (...). وتشكل الجاليات الإسلامية الاستثناء في هذا الإطار. فمن حيث المبدأ، فإن الحكومة الفدرالية لا تمانع في منح الجاليات الإسلامية صفة جمعية للحق العام، لكنها تأمل أن يتفق المسلمون على هيئة واحدة تكون المخاطَب الوحيد أمام الولايات والحكومات الفدرالية. ونتيجة لذلك، أعلنت المنظمات الدينية الإسلامية الكبرى في ألمانيا في أبريل 2007 تشكيل مجلس التنسيق الإسلامي. لكن السؤال المطروح هو كيف يمكن لهذا المجلس أن يستوفي الشروط القانونية للتسجيل باعتباره جمعية خاضعة للقانون العام. المسألة ظلت غامضة وترك أمر الحسم فيها للدولة. وبالمقابل

فإن بعض المراقبين، ومن بينهم الوزير الفدرالي في الداخلية، يرون أن مجلس التنسيق الإسلامي لا يمثل سوى حوالي 10 إلى 15% من مجموع السكان المسلمين الممارسين لشعائرهم الدينية (...).

وفي مايو 2007، عقد اللقاء العام الثاني للمؤتمر الإسلامي لوزارة الداخلية، بعد إطلاقه في سبتمبر 2006، خلال القمة الموازية للحكومة حول موضوع الإدماج. ويندرج هذا المؤتمر في إطار الجهود المبذولة منذ عدة سنوات لمعالجة المحاور الرئيسة للنقاش، كالوضعية القانونية للإسلام والسياسات ذات الصلة بارتداء الحجاب ومشاركة الفتيات في الأنشطة الرياضية في المدارس. ويعد المؤتمر مناسبة لجمع أكبر عدد من ممثلي الجالية الإسلامية. وقد ساهم المؤتمر في تنمية اهتمام الرأي العام بإدماج المسلمين. كما ناقش نمط تمثيل مختلف الطوائف الإسلامية التي تجري حالياً مفاوضات مع الحكومة بشأن دور الإسلام في المجتمع. وأما المطلب الرئيس الذي تقدمت به الحكومة حول قبول المسلمين للقيم الاجتماعية لألمانيا، فلم يحصل أي توافق بشأنه بين المسلمين. ولم يمنع ذلك بعض المشاركين من إبداء التزامهم بمواصلة العمل في هذا المجال في أفق تحقيق تقدم على المدى الطويل»[1].

ويشارك في هذا المؤتمر الإسلامي باسم الدولة ممثلو الوزارات الفدرالية والولايات والبلديات، بينما تمثل المسلمين شخصيات مستقلة من مختلف مكونات المجتمع المدني والأوساط الفكرية الألمانية والإسلامية والمنظمات الإسلامية الكبرى التي اتحدت مؤخراً في إطار مجلس التنسيق الإسلامي، وهي : الاتحاد التركي الإسلامي التابع لمعهد الدين والمجلس المركزي للمسلمين في ألمانيا والمجلس الإسلامي واتحاد مراكز الثقافة الإسلامية.

---

(1) التقرير الدولي حول الحرية الدينية لسنة 2007، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل.

1.1. العلاقات مع الجالية الإسلامية التركية :

بينما يتركز اهتمام المؤسسات على محاولة إيجاد مخاطَب واحد يمثل الجالية الإسلامية، تبرز إشكاليات عديدة في المجال التربوي تستلزم التدخل العاجل والعملي من أجل تفادي خطر ترسيخ "مجتمع موازٍ" في ألمانيا، يقوم على وضع الهوية الألمانية في مقابل الهوية الإسلامية من جهة، والخلط بين الهوية الإسلامية والهوية القومية التركية.

«وقد ظلت العلاقات بين السكان المسلمين في ألمانيا، وغالبيتهم من الأتراك، وبقية المواطنين الألمان تتسم إلى وقت قريب برفض الطبقة السياسية الاعتراف ببقاء هؤلاء "العمال الوافدين" فوق الأراضي الألمانية. وكان هذا الموقف الألماني أول عقبة تعيق تحقيق اندماج فعلي. وتضررت الجالية الإسلامية على مدى جيلين من بعض الممارسات الإدارية في ألمانيا، فضلاً عن الشكوك التي ظلت تخيم على الأتراك حول إمكانية عودتهم إلى بلدهم، وكذا التوجه القائم في المجتمع الألماني نحو التمييز اللغوي والاجتماعي»[1].

«وإلى حدود سنوات 2000، ظلت الإدارة تنتهج سياسة وضع العراقيل أمام منح الجنسية الألمانية للمهاجرين، "وعلى مدى أربعين سنة ظل المواطنون الأتراك المقيمون بصفة دائمة فوق الأراضي الألمانية يعتبرون "عمالا وافدين" أو أجانب. وبما أن القانون القديم لا يمنح الجنسية الألمانية بصفة تلقائية للمواليد فوق التراب الألماني، فلم تكن غالبية الجيلين الثاني والثالث مواطنين ألمان (...)، وهو ما يعني أن نسبة كبيرة من المسلمين المقيمين في ألمانيا لا يتمتعون بالحقوق المدنية لكونهم أجانب»[2].

---

(1) "الإسلام والهوية في ألمانيا"، التقرير رقم 181 الصادر في 14 مارس 2007 عن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات حول أوربا.

(2) المصدر السابق.

وقد برزت جملة من الاختلالات في العلاقة بين الجالية الإسلامية والدولة لكون غالبية أعضاء الجالية الإسلامية الألمانية لا يزالون يحتفظون بالجنسية التركية رغم أنهم ولدوا وعاشوا في ألمانيا منذ جيلين أو ثلاثة أجيال :

«وفي غياب قنوات للاتصال مع السكان المسلمين، حاولت الدولة فتح الحوار عبر هيئات دينية لا تمثل سوى مصالح الأقلية. وتعتمد الدولة على تدبير خارجي للإسلام، من خلال التعامل مع ما يمكن اعتباره امتداداً للدولة التركية، وهو الاتحاد التركي الإسلامي للشؤون الدينية، وذلك من أجل الاهتمام بالاحتياجات الدينية للجالية الإسلامية. وقد حرصت الدولة على التعامل مع المسلمين ذوي الأصول التركية باعتبارهم أجانب وعملت على توفير بعض الخدمات كأماكن إقامة الصلاة والأئمة والتعليم الديني في المدارس الحكومية، مع الحرص على عدم التدخل بشكل مباشر في تدبير الشأن الديني (...)».

ويتمثل أحد الاختلالات الأخرى في البنية الفدرالية لألمانيا، حيث تواجه الحكومة المركزية في مجال الهجرة مشكلات تتعلق بالسياسات الخاصة بالتعليم والتجنيس والدين التي يجري وضعها على الصعيد المحلي. وغالباً ما يتجنب موظفو الولايات اتخاذ القرارات الصعبة ويتركون المجال للمحاكم المحلية لحل قضايا من قبيل تحديد من يحق له تدريس الإسلام في المدارس الحكومية (...). ويجري التحقق من أهداف عمل الحكومة المركزية في الغرفة العليا في البرلمان الألماني "البوندشترات"، حيث يمكن لأغلبية ممثلي الولايات أن توقف القوانين التي تتطاول على الاختصاصات المحلية، كما حصل مع الإصلاح المتعلق بالهجرة في 2002. ونادراً ما بتت المحكمة الدستورية في القضايا الخاصة بالدولة والإسلام حيث اكتفت بتأكيد السلطة القضائية للولايات في القضايا الدينية[1]. وغالباً ما تواجه الجمعيات الدينية

(1) ولعل الحالة الشهيرة هي لتلك المُدرسة المحجبة (سبتمبر 2003)، حيث اعتبرت المحكمة أن هذه المُدرسة لم تخرق القانون، لكنها رأت بالمقابل أن قانونا محليا جديدا يمنع ارتداء الحجاب هو جزء من سلطات الولاية.

الإسلامية إما بالتساهل معها (عادة في حق الممثلين غير المباشرين للدولة التركية أي الاتحاد التركي الإسلامي للشؤون الدينية) وإما بالقمع (منافسو الاتحاد التركي الإسلامي للشؤون الدينية) في الولايات»[1].

وترتبط عملية إدماج الإسلام والاعتراف الرسمي به في ألمانيا بشكل وثيق بمسألة منح الجنسية الألمانية لأعضاء الجالية الإسلامية، خاصة من ذوي الأصول التركية. وقد اتخذت خطوة مهمة في هذا الصدد بتعديل قانون الجنسية في 2000، حيث شرعت الحكومة في منح الجنسية الألمانية لغالبية مواليد ألمانيا لتساهم بذلك في رفع أحد الحواجز الرئيسية أمام الإدماج. وبالرغم من ذلك، ما زالت ثمة مشاعر للارتياب من الإسلام يتعين تبديدها. وحتى اليوم، "فإن ضمان الحقوق الكاملة والاعتراف الإداري بالجمعيات الإسلامية في ما يتعلق بالعلاقة بين الدولة والدين، كتدريس الإسلام في المدارس الحكومية على سبيل المثال، يتوقف على الجهود التي يتعين على القيادات الإسلامية بذلها من أجل رفض الصور النمطية المرتبطة بالإسلام، كعدم المساواة بين الرجل والمرأة. وتعطي مثل هذه المطالب كمقابل من أجل الاندماج في النظام الألماني الانطباع بأن ثمة تعارضاً بين الإسلام والجمهورية الألمانية»[2].

2. التربية الإسلامية الدينية في المدارس الحكومية :

تختلف السياسات المنتهجة في ألمانيا في مجال التربية الدينية من ولاية إلى أخرى، وتطبق التربية الدينية الإسلامية في بعض الولايات الفدرالية منذ 1977، لكن باللغة التركية فقط.

«وشكلت الدروس المخصصة للإسلام في المدارس الحكومية موضوع نقاش واسع في مختلف مناطق البلاد، باستثناء المناطق التي يقطنها عدد

---

(1) "الإسلام والهوية في ألمانيا"، التقرير رقم 181 الصادر في 14 مارس 2007 عن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات حول أوربا.

(2) المصدر نفسه.

قليل من المسلمين. وبالرغم من أن أي مجموعة مسلمة لم تمنح صفة جمعية خاضعة للقانون العام، مما سيمكنها من تقديم دروس حول الإسلام، فإن الحكومات الفدرالية أدركت الحاجة إلى هذا النوع من الدروس، وعملت بتعاون مع المنظمات الإسلامية المحلية على توفيرها. وتتولى حكومة الولاية على الصعيد المحلي وضع المناهج الدراسية»[1].

وبالنظر إلى غياب منظمات إسلامية تحظى باعتراف رسمي من الدولة وقادرة على توحيد مضامين البرامج الدراسية ومتابعة تكوين المدرسين، فإن أشكال التربية الإسلامية وبرامجها تختلف من ولاية إلى أخرى في ألمانيا.

«ويتمتع الأطفال والآباء والطوائف الدينية بالحق الدستوري في التربية الدينية. وعندما يبلغ عدد الطلاب المعتنقين للديانة نفسها الحد الأدنى (ما بين 6 و8 طلاب)، يتعين على المدرسة الحكومية تدريس الديانة المعنية. ويدرس الإسلام في المدارس الحكومية في عدة ولايات، كبرلين وهامبورغ وساكسونيا السفلى وشمال الراين فيستفالن وبادن ـ فورتمبيرغ. وتضع الجهات الدينية المعنية البرنامج التربوي (أي الرئاسة التركية للشؤون الدينية أو في بعض الحالات الزعماء المحليون للجالية الإسلامية)، لكن تحت إشراف الدولة. وتؤدي هذه الأخيرة أجور المدرسين. ولا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى أن الإسلام يدرس في حالات كثيرة في إطار الحصص المخصصة لتعليم اللغة التركية لأبناء المهاجرين، مما يحرم الطلاب المسلمين الذين ليست التركية لغتهم الأم من الاستفادة من هذا التعليم. كما تجدر الإشارة إلى أن تدريس الإسلام في إطار الحصص اللغوية والثقافية لا يتوافق مع التعليم الديني الذي تنص عليه المادة 7 من الدستور الفدرالي، بل جاء للتوفيق بين مختلف الاحتياجات»[2].

---

(1) التقرير الدولي حول الحرية الدينية لسنة 2007.

(2) "الإسلام في الاتحاد الأوربي"، ص 116.

وفي الواقع، فإن تدريس الدين في المدارس الحكومية قد لا يساهم في بناء تكوين متعدد الأديان والثقافات، بل قد يؤدي إلى الفصل بين مختلف مكونات المجتمع وجهل بعضها البعض، سواء تعلق الأمر بالمسلمين أو غيرهم أو في أوساط المسلمين أنفسهم، خاصة في المناطق التي يتم فيها تدريس الديانة الإسلامية باللغة التركية. وحسب اعتقادنا، فإن هذا الحل ليس الحل المناسب، حيث إنه من السهل جداً أن يقود التعليم الديني على هذا النحو إلى انغلاق المسلمين تجاه المكونات الأخرى للمجتمع الألماني، وهو ما يتناقض مع الهدف المرجو المتمثل في إعداد مواطنين، سواء كانوا متدينين أم لا، منفتحين على التفاعل بين الثقافات والأديان وقادرين على عيش معتقداتهم في سكينة دون نزاع أو إقصاء للآخر. وسيساهم ذلك دون ريب في تحسين صورة مختلف الديانات وأتباعها.

3. المدارس الإسلامية :

«يحق لكل فرد أو كيان قانوني، بما في ذلك الطوائف الدينية، إنشاء مدرسة شريطة أن يتم ذلك وفق القواعد القانونية. وتوجد بألمانيا ثلاث مدارس خصوصية إسلامية، وهي : أكاديمية الملك فهد (وتضم فصولا للتعليم الابتدائي والثانوي) والمركز الإسلامي في ميونيخ (مدرسة ثانوية) والمدرسة الابتدائية الإسلامية في برلين. وتتلقى هذه المدارس على غرار كل المؤسسات الخصوصية تمويلا من الدولة»[1].

وبخصوص المدارس الإسلامية يمكن التأكيد أن ما قيل عن إيطاليا ينطبق على الوضعية في ألمانيا، حيث لا تساهم هذه المدارس في بناء مجتمع منفتح انفتاحاً حقيقياً ومتعدد الأديان، بل تشجع للأسف الانغلاق وإقصاء الآخر، من خلال دفع الأجيال الجديدة من المسلمين الأوربيين إلى

(1) المصدر السابق.

الانعزال عن الوسط السياسي والاجتماعي الذي يعيشون فيه. وهذا شكل من أشكال التمييز الذاتي.

4. الدروس الجامعية :

«وضعت جامعة لايدن مؤخراً برنامجاً سنوياً لمستوى شهادة الماستر في تخصص علم اللاهوت الإسلامي (مع التركيز على دراسة الإسلام المعاصر في السياق الأوربي)»[1].

«وفي 2005، وضعت جامعة مونستر برنامجاً لتكوين المدرسين من أجل تجاوز الخصاص المسجل على مستوى المدرسين الأكفاء وإرساء تعامل أكثر مساواة مع المسلمين داخل المدارس الألمانية. وفي هذا الإطار، عُين البروفيسور محمد سفين كاليش أستاذاً للعلوم الإسلامية لتدريس موضوع "الديانة الإسلامية" في جامعة مونستر. وتعد جامعة مونستر أول جامعة ألمانية تكون مدرسين لتدريس الديانة الإسلامية. وفي 2007، شرعت جامعة أوسنابروك من جهتها في تكوين مدرسين للديانة الإسلامية، من خلال برنامج الماستر حول موضوع "التربية الدينية الإسلامية". وبالرغم من ذلك، فإن عدد الطلاب الذين تم قبولهم برسم 2007 في جامعة أوسنابروك لم يتعد أربعة طلاب»[2].

5. تكوين الأئمة :

معظم الأئمة الذين يزاولون عملهم حالياً في ألمانيا هم أجانب تلقوا تكوينهم في تركيا على وجه الخصوص. ويفتقر الأئمة "المستوردون" في معظم الحالات إلى المعرفة الكافية باللغة وبالبنى الاجتماعية والثقافية الألمانية. وتساهم هذه الوضعية في تنمية مشاعر الريبة لدى الرأي العام

---

(1) المصدر السابق.

(2) انظر التعريف بالبلدان : ألمانيا، على الموقع التالي www.euro-islam.info.

الألماني، كما قد تضع عقبات أمام الأئمة أنفسهم للنهوض بمسؤوليتهم المتمثلة في إرشاد الجالية الإسلامية الألمانية وتوجيههم توجيهاً سليماً. ومن أجل معالجة مثل هذه الإشكاليات، فتح المؤتمر الإسلامي الألماني، الذي أحدث في 2006، النقاش حول إعداد برامج دراسية ملائمة في ألمانيا بغية تكوين الأئمة الألمان.

وعلى المستوى الأكاديمي، "أنشئ كرسي حول علم اللاهوت الإسلامي في جامعة مونستر منذ 2004، بهدف تكوين الأئمة، بينما فتحت جامعة غوته (فرانكفورت) كلية لعلم اللاهوت، يتضمن برنامجها دروساً حول الدراسات الإسلامية لفائدة الأئمة والمدرسين. وهاتان هما المؤسستان الوحيدتان المخول لهما حالياً منح شواهد جامعية معتمدة. ومازالت بعض المبادرات التي تجري مناقشتها منذ سنوات، كمشروع إحداث برنامج لعلم اللاهوت الإسلامي في جامعة ستراسبورغ، لم تتجسد على أرض الواقع»[1].

IV. المملكة المتحدة

1. الوضعية القانونية للديانة الإسلامية في المملكة المتحدة :

تشكل الجالية الإسلامية البريطانية حوالي 3 من مجموع السكان (أي نحو 1,850,000 مسلم) وتتكون في غالبيتها من مسلمين من أصول آسيوية[2].

وتعيش الجالية الإسلامية في إطار قانوني ينظم العلاقة بين الدين والدولة ولا ينص على الفصل الصريح بين الكنيسة الرسمية (الكنيسة الإنجليكانية) والدولة، حيث إن الملكة تأتي في الوقت نفسه على رأس الهرم السياسي للدولة وعلى رأس الكنيسة الإنجليكانية، كما أن قوانين الكنيسة تشكل جزءاً لا يتجزأ من المنظومة القانونية للدولة.

---

(1) "الإسلام في الاتحاد الأوربي"، ص 21.

(2) التقرير الدولي حول الحرية الدينية لسنة 2007.

وتخضع المجتمعات الدينية الأخرى لمقتضيات القانون العام. ويعتبر الإسلام من الناحية القانونية جمعية خاضعة لمقتضيات القانون الخاص[1]، وذلك على غرار المعتقدات الدينية الأخرى المختلفة عن الكنيسة الإنجليكانية.

وتتمتع الجاليات الإسلامية المحلية باستقلالية من حيث التنظيم، كما أنها ممثلة في الغالب بمستشار. وتلجأ السلطات البريطانية بشكل منتظم إلى المجلس الإسلامي لبريطانيا العظمى، الذي أنشئ في 1997، كلما تعلق الأمر بمناقشة قضايا تهم الجالية الإسلامية الإنجليزية.

«إن المجموعات الدينية غير ملزمة بالتسجيل أمام الحكومة، كما أن أيا من الكنائس أو المنظمات الدينية لا تتلقى دعماً مالياً مباشراً من الدولة. وتقدم الحكومة للمؤسسات التربوية الخاصة المعروفة "بالمدارس الدينية" دعماً مالياً يصل إلى 90% من الكلفة العامة للمباني و100 من مصاريف التسيير، بما في ذلك أجور المدرسين»[2].

2. التربية الدينية في المدارس الحكومية :

«ينص القانون على توفير تربية دينية لكل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و19 سنة في المدارس الحكومية. وتشكل هذه التربية الدينية في انجلترا وبلاد الغال جزءاً من البرنامج التعليمي الرئيسي، وفقاً لمقتضيات المرسوم المتعلق بإصلاح مجال التربية لسنة 1988. وفي سكوتلاندا، هناك نوع من التربية الدينية يخضع لمقتضيات المرسوم الخاص بالتربية لسنة 1980. وبخصوص شكل التربية الدينية ومضمونها، فإن القرار بشأن ذلك يتم على المستوى المحلي. وتعكس البرامج التعليمية المعتمدة على الصعيد المحلي هيمنة الديانة المسيحية، مع أخذ تعاليم

(1) ل. دي غريغوريو Il trattamento giuridico della minoranza islamica in Europa, 2005, www.olir.it

(2) التقرير الدولي حول الحرية الدينية لسنة 2007.

وشعائر الديانات الأخرى الرئيسية في البلاد بعين الاعتبار. وينبغي أن تكون البرامج غير طائفية ولا تسعى إلى تغيير ديانة الطلاب»[1].

وتستهدف هذه التربية الدينية غير الطائفية «التي تتخذ مسميات عدة (علم الأديان وتاريخ الأديان وغير ذلك) تدريس المبادئ الأولية للديانات الكبرى. ويتولى هذا التعليم مدرسون تعينهم الجهات الحكومية ويشترط فيهم امتلاك المؤهلات الضرورية التي ينص عليها قانون الدولة»[2]. «وهذا يعني أن هذا التعليم يركز على المسيحية ويراعي في الوقت نفسه التقاليد الدينية الأخرى، بما فيها الإسلام. ولا يحتل الإسلام سوى حيز قليل في برامج التربية الدينية داخل المدارس التي تضم بالأساس طلابا مسيحيين»[3].

3. المدارس الإسلامية :

«يحق للطوائف الدينية أن تنشئ مدارسها الخاصة التي تتمتع بالاستقلال، بيد أن هذه المدارس ينبغي أن تسجل في قائمة المدارس المستقلة وتستوفي الشروط الدنيا في هذا المجال. ومنذ 1997، عملت الحكومة العمالية على توسيع دائرة التمويل الذي كانت الدولة تخصصه للمدارس الإنجليكانية والكاثوليكية واليهودية ليشمل مدارس الأقليات الدينية، ومنها أربع مدارس إسلامية. وتوجد حوالي 60 مدرسة إسلامية مستقلة (أي خاصة) في البلاد"، ولكن "أربعاً منها فقط تتلقى مساعدات مالية حكومية»[4]. «ومن بين هذه المدارس : مدرسة الفرقان بمدينة بيرمنغهام والمدرسة الإسلامية بلندن وكلية فيفرشيم بمدينة برادفورد».

ولا يتردد حالياً على هذه المدارس سوى 5% من الطلاب المسلمين، بينما تؤكد بعض الدراسات أن الاهتمام بهذه المدارس أكبر من ذلك.

---

(1) المصدر السابق.

(2) "الإسلام في الاتحاد الأوربي"، الصفحة 45.

(3) "الإسلام في الاتحاد الأوربي"، الصفحة 173.

(4) المصدر السابق.

وأثارت المقترحات المتعلقة بتعزيز الدور الذي تضطلع به المدارس الدينية على مستوى قطاع التربية الوطنية نقاشاً واسعاً في مختلف الأوساط. وفي هذا الإطار، أعربت لجنة المساواة العرقية عن قلقها من مغبة مساس المدارس الدينية بمبدأ التعدد الثقافي، كما حذر تقرير كانتل من أن تمويل المدارس الدينية قد يؤدي إلى تكريس مظاهر الميز الاجتماعي بين مختلف الأقليات الدينية. ولتبديد هذه المخاوف، اقترحت الطوائف الدينية إحداث مدارس "متعددة الأديان" تركز على تدريس الأديان دون الاقتصار على ديانة بعينها.

وتبدي الحكومة التزامها بتعزيز الدور الذي تنهض به المدارس الدينية في القطاع الحكومي، بيد أنها تشدد على أن المدارس الدينية الجديدة ينبغي أن «تبرهن على قدرتها على الإدماج والتعاون مع المدارس الأخرى». وقد رفضت الحكومة المقترح الذي جاء به تقرير كانتل والذي يشير إلى أن نسبة لا تقل عن 25% من عدد الطلاب ينبغي أن تمثل الثقافات والأعراق الأخرى الموجودة على الصعيد المحلي، وترى بالمقابل ضرورة «تشجيع كل المدارس لتعمل على أن يعكس طلابها المجتمعات المحلية في كل مظاهر تنوعها»[1].

وقد أكدت بعض التجارب مؤخراً أن ثمة خطراً بالفعل في أن تمس المدارس التي تدرس ديانة وحيدة بمبدأ التعدد الثقافي. ويعود نجاح النموذج الإنجليزي في البداية في مجال التعدد الثقافي، إلى الحرص على الإدماج بدل الفصل أو تكريس مظاهر التمييز بين مختلف الطوائف الدينية. ولا شك أن التركيز اليوم على الفصل بدل الإدماج لن يساهم في بناء مجتمع متعدد الثقافات ومنفتح على الأقليات الدينية، بل سيؤدي إلى نقيض ذلك تماماً. ولعل السبيل الأمثل هو تمكين كل المواطنين، مسلمين وغير مسلمين،

(1) انظر التعريف بالبلدان : المملكة المتحدة، على الموقع التالي www.euro-islam.info.

متدينين وغير متدينين، من تربية متعددة الثقافات، بما يكفل تجاوز كل الصور النمطية وتقديم الصورة الحقيقية للإسلام والمسلمين.

وفي هذا الصدد، تبرز أهمية المقترح الذي تقدمت به الطوائف الدينية من أجل إحداث مدارس "متعددة الأديان" تركز على تدريس الأديان دون الاقتصار على ديانة بعينها.

ولا بد من التذكير بأن هذه المدارس متعددة الأديان ينبغي أن توفر معارف عن الأديان لا تعتمد فقط على الدراسات الاستشراقية وعلى ما يدعى العلوم التاريخية والدينية ذات الأصل الغربي، فذلك لن يؤدي إلى التقدم بل إلى التراجع بسبب المقترح الجديد المتعلق بالنموذج الثقافي الوحيد.

ولتفادي مثل هذه المخاطر، يتعين إعداد المدرسين، أي "تكوين المكونين"، الذين ينبغي أن يكتسبوا معرفة معمقة عن الأديان وليس معرفة تعليمية صرفة. وبذلك سيتمكن المدرسون من تعزيز التربية الدينية التي يكتسبها كل طالب داخل أسرته والمجتمع الذي ينتمي إليه، عبر اعتماد منهجية فكرية تحفز على الانفتاح على المعتقدات الأخرى وإطلاع الطالب على مدى المساهمة الإيجابية للمعتقدات الدينية الأخرى أيضاً في تاريخ الإنسانية وفي بناء الحضارة.

وحتى لا يبقى هذا الانفتاح حبيس منظور اجتماعي صرف للأديان، ينبغي أن يكتسب مدرسو الأديان المؤهلات الضرورية، عبر الاستفادة من التكوين في معاهد الدراسات الدينية التي تجمع بين الإعداد العلمي وإشراك مختلف الطوائف الدينية. ويمكن في إطار هذه المعاهد إشراك الممثلين الرسميين للديانات المختلفة في الأنشطة التربوية، بهدف توفير تكوين يعتمد مقاربة علمية وليس "علموية" للأديان، من خلال تكوين المدرسين لا يكتفي بما يقدمه الباحثون من دروس علمية، بل يشمل أيضاً تمكينهم من اكتساب معرفة مباشرة ـ وغير موجهة من الناحية الإيديولوجية ـ لمختلف الأديان.

4. تكوين الأئمة :

«هناك اليوم مؤسستان خاصتان بتكوين الأئمة، هما الكلية الإسلامية بلندن (التي تأسست في 1981)، ومعهد ماركفيلد للتعليم العالي في ليسيسترشاير (الذي أحدث في 2000»[1].

وبالرغم من ذلك، فإن معظم الأئمة المعتمدين في بريطانيا العظمى تلقوا تكوينهم في الخارج وليس لهم إلمام بالسياق الثقافي والاجتماعي الإنجليزي الذي سيمارسون فيه مهامهم.

ولتجاوز هذه الإشكالية، يتعين الزيادة في حجم الأموال المخصصة لتكوين أئمة إنجليز داخل البلاد.

5. المبادرات الخاصة للجمعيات الإسلامية :

«هناك بعض المبادرات الخاصة، ونذكر منها : "الكلية الإسلامية للدراسات العليا التي تعترف بها جامعة ميدلسيكس بلندن؛ والكلية الإسلامية التي أنشئت في 1987 وتعمل بشراكة مع كلية بيركبيك التابعة لجامعة لندن»[2].

6. الدروس الجامعية :

«يلاحظ بالنسبة إلى إنجلترا أنه بفضل الدعم المالي الذي تقدمه وزارة التربية الوطنية، فقد أحدثت جامعة كارديف مركزاً للدراسات الإسلامية في المملكة المتحدة، كما أنشأت جامعة بيرمينغهام منذ 1976 مركزها حول الإسلام والعلاقات الإسلامية المسيحية، ويمنح هذا المركز شهادة عليا في الدراسات الإسلامية»[3].

---

(1) "الإسلام في الاتحاد الأوربي"، الصفحة 174.

(2) المصدر السابق، الصفحة 20.

(3) المصدر السابق، الصفحة 21.

V. إسبانيا

1. الوضعية القانونية للمنظمات الإسلامية في إسبانيا :

تتشكل الجالية الإسلامية في إسبانيا من حوالي مليون مسلم أغلبيتهم من أصل مغربي، إضافة إلى المنحدرين من أصول جزائرية وباكستانية وبلدان عربية أخرى. كما يوجد عدد من السكان الأصليين لإسبانيا الذين اعتنقوا الإسلام.

ويقر الدستور الإسباني لسنة 1978 علمانية الدولة ويعترف بالحرية الدينية. وحسب القانون التنظيمي المتعلق بالحرية الدينية الصادر في 1980، يمكن للكنائس والمعتقدات والطوائف الدينية أن تتمتع بالشخصية القانونية عبر التسجيل بالسجل الوطني للهيئات الدينية، الذي يضم حالياً 443 هيئة إسلامية[1]، بالرغم من أن عدد الطوائف المتواجدة فوق الأراضي الإسبانية يتجاوز ربما هذا الرقم، طالما أن العديد من الطوائف الدينية تفضل أحياناً التسجيل بصفتها هيئات ثقافية لدى الحكومات الإقليمية بدل التسجيل في السجل الوطني للهيئات الدينية بالنظر إلى أن التسجيل على الصعيد الوطني يستلزم عدة إجراءات بيروقراطية ويستغرق أزيد من ستة أشهر.

ويحق للهيئات الدينية المسجلة في السجل الوطني للهيئات الدينية عقد اتفاقيات للتعاون مع الدولة، شريطة إثبات "تجذرها العميق في المجتمع الإسباني».

وقد سهل الحضور التاريخي للإسلام في إسبانيا الاعتراف في 1989 "بتجذر" هذه الهيئات داخل إسبانيا. وإثر ذلك، وبفضل الدعم الذي قدمته الحكومة الإسبانية، اتحدت أكبر هيئتين إسلاميتين، وهما الفدرالية الإسبانية للهيئات الدينية الإسلامية واتحاد الجماعات الإسلامية في إسبانيا، لتشكيل

(1) التقرير الدولي حول الحرية الدينية لسنة 2007.

اللجنة الإسلامية في إسبانيا، وهي هيئة تتمتع بالشخصية القانونية وأنشئت حتى يتسنى توقيع اتفاقية تعاون رسمي مع الدولة في 1992.

واستناداً إلى النظام الأساسي للجنة الإسلامية في إسبانيا، فإنها تهدف إلى تشجيع ممارسة الشعائر الإسلامية في إسبانيا وفق القرآن والسنة، بالرغم من أن إقدام الحكومة على الجمع "القسري" بين هيئتين (الفدرالية الإسبانية للهيئات الدينية الإسلامية واتحاد الجماعات الإسلامية في إسبانيا) مختلفتين بشكل ملحوظ، ساهم في إعاقة العمل البناء الذي من المفترض أن تقوم به هذه الهيئة.

2. التربية الدينية في المدارس الحكومية :

«تنظم اتفاقية 1992 تدريس الإسلام في المدارس، بيد أنه لم يسمح بتدريسه فعلياً إلا في سنة 2000 في مدينتي سبتة ومليلية التي يشكل المسلمون من أصل مغربي غالبية سكانها. وفي يناير 2005، قرر المكتب الإسباني للشؤون الدينية الشروع في تدريس الإسلام في مدارس بعض المدن الكبرى التي تضم عدداً مهماً من المسلمين، كبرشلونة ومدريد وسرقسطة وسانتاندير ومدن الأندلس. وإذا تقدم ما لا يقل عن 10 طلاب في نفس الفصل الدراسي أو في مجموع الفصول الدراسية من المستوى نفسه بطلب الاستفادة من دروس حول الإسلام، فإن الحكومة تتكفل بأداء أجور المدرسين الذين تعينهم اللجنة الإسلامية في إسبانيا. وتوظف الجهات التربوية هؤلاء المدرسين بموجب عقد لمدة سنة. وعلاوة على ذلك، مولت الحكومة من خلال مؤسسة تابعة لها نشر كتاب باللغة الإسبانية حول الدين الإسلامي ستتم الاستعانة به في المدارس الابتدائية»[1].

وتتولى عملية انتقاء مدرسي الدين الهيئة المسجلة لدى وزارة العدل لتمثيل كل طائفة دينية. ولا تخضع عملية اعتماد المدرسين لسلطة وزارة

---

(1) "الإسلام في الاتحاد الأوربي"، الصفحة 166.

التربية الوطنية ولا أي هيئة إقليمية مستقلة مسؤولة عن قطاع التربية. ويشترط في المدرسين الحصول على شواهد مسلمة من إحدى الجامعات الإسبانية وأن يكون لهم تكوين في القانون الإسباني وأن يتقنوا اللغة الإسبانية. وبالنسبة للجالية الإسلامية، فإن اللجنة الإسلامية هي التي تتولى انتقاء مدرسي الدين، ويضطلع اتحاد الجماعات الإسلامية في إسبانيا بدور رئيس في هذا المجال».

وبرسم السنة الدراسية 2006-2007، وظفت الحكومة 33 مدرساً لإلقاء دروس حول الإسلام لفائدة طلاب المدارس الحكومية. وفي نهاية الموسم الدراسي في يونيو 2007، كان مدرسون يلقون دروساً حول الدين الإسلامي في مدارس بسبتة (11) ومليلية (10) والأندلس (10) وأراغون (2). وعلى سبيل المقارنة، مولت الحكومة أجور حوالي 15,000 مدرس للكاثوليكية في المدارس الحكومية. وتقدر اللجنة الإسلامية عدد الطلاب المسلمين الذين كانوا سيتلقون دروساً في التربية الإسلامية لو كان الأمر ممكناً بنحو 74,000 طالب، بينما قدر مرصد الأندلس عدد الأطفال المسلمين البالغين سن التمدرس بحوالي 120,000 ودعا إلى توظيف 285 مدرساً لتوفير تربية دينية لهؤلاء الطلاب.

وفي إقليم كاتالونيا، لم يشرع في إلقاء دروس حول الإسلام بالرغم من أن حكومة الإقليم أعلنت عن نيتها في تدريس ديانات أخرى كالإسلام في المدارس. وكانت الحكومة تريد أن تتولى القيادات الإسلامية عملية اختيار المدرسين. وبلغ عدد الأسر التي طلبت توفير دروس حول الدين الإسلامي خلال السنة الدراسية 2005-2006 حوالي 1250 أسرة»[1].

وعلى غرار ألمانيا، التي يشكل الطلاب المنحدرون من أصل واحد غالبية طلاب الفصول الدراسية التي يتم فيها تدريس الديانة الإسلامية،

(1) التقرير الدولي حول الحرية الدينية لسنة 2007.

يبدو أن هذا التعليم قد لا يكون ملائماً للانفتاح على العالم وثقافاته المختلفة الذي تسعى المدارس اللائكية في أوربا إلى تحقيقه. وفي الواقع، فإن الخطر قائم في أن يتخذ التعليم الديني بعداً أكثر ذاتية مع ما يترتب عن ذلك من مخاطر تتهدد التعارف الحقيقي بين أتباع الديانات المختلفة أو مع باقي مكونات المجتمع.

3. المدارس الإسلامية :

«بالرغم من أن اتفاقية 1992 تنص على إمكانية إنشاء مدارس وجامعات إسلامية، فإن ذلك لم يتم : "يسمح القانون الإسباني للمجتمعات الإسلامية كما هو الحال بالنسبة لكل شخص معنوي أو مادي بإنشاء مدارس شريطة احترام القيم الدستورية للبلاد. وحتى اليوم لم تمارس أي من المجتمعات الإسلامية هذا الحق. ومع ذلك فهناك عدة مدارس أنشأتها بلدان إسلامية وتشرف على إدارتها كالعراق والمملكة العربية السعودية»[1].

4. الدروس الجامعية :

«أسست جامعة ابن رشد في 1995 بهدف توفير تكوين في ميادين فقه اللغة العربية والعلوم الإسلامية والدراسات الإسلامية. بيد أن هذه الجامعة لم تحظ بعد باعتراف الدولة ومن ثم فإن الشواهد التي تمنحها ليست لها قيمة قانونية»[2].

5. تكوين الأئمة :

تعد الوظيفة الموكولة إلى الأئمة من أهم المواضيع التي تناولتها اتفاقية 1992، حيث يضطلع هؤلاء بدور أساس في توجيه المجتمعات الإسلامية نحو الاندماج في المجتمع الإسباني. وبالرغم من هذا الدور

---

(1) المصدر السابق، الصفحة 165.

(2) المصدر السابق، الصفحة 166.

المحوري للأئمة، فإن تكوينهم يبقى في الغالب دون مستوى ما يتطلبه الاندماج داخل المجتمع الإسباني.

وفي هذا الإطار، فإن أزيد من 80 من الأئمة الذين يمارسون عملهم فوق الأراضي الإسبانية تلقوا تكوينهم في الخارج. وفي 2004، تقدمت المنظمات الإسلامية الرئيسية بطلب إلى الحكومة الإسبانية قصد إحداث كليات للاهوت خاصة بالإسلام على غرار تلك التي أنشئت بالنسبة إلى الكاثوليكية، وذلك لتمكين الأئمة الذين سيمارسون عملهم في المساجد الإسبانية من التكوين داخل البلاد، عوض "استيرادهم" من الخارج. وحتى اليوم لم يلق تكوين الأئمة أي دعم من خلال برامج رسمية تعترف بها الدولة. ويجري تكوين الأئمة بمبادرة من المجتمعات الإسلامية بناء على موافقة اللجنة الإسلامية في إسبانيا.

وبالنسبة إلى تركيبة الأئمة في إسبانيا (وهذا ينطبق أيضا على كل البلدان التي شملتها هذه الدراسة تقريبا)، فإنها تتشكل إما من أئمة ينحدرون من مجموعات دينية محلية صغيرة ولهم إلمام بالعقيدة الإسلامية، وإما من أئمة "مهنيين" أجانب لهم تكوين معمق باللغة العربية لكنهم غير مؤهلين بتاتا للعمل في سياق أوربي.

وفي نهاية شهر فبراير 2008، وقعت الجامعة المستقلة في برشلونة اتفاقية تعاون مع الجمعية الاجتماعية والثقافية ابن بطوطة ومع المجلس الثقافي الإسلامي لإقليم كاتالونيا، بهدف وضع برنامج تطبيقي في مجموع التراب الوطني لتكوين الأئمة والمسؤولين عن الجمعيات الإسلامية. لكن ليس من المؤكد بعد أن هذا المشروع سيتلقى التمويل من الحكومة.

خاتمة

إن صورة الإسلام والمسلمين في أوربا وفي العالم بوجه عام ترتبط بالأساس بمدى قدرة المسلمين على تجسيد المبادئ الإسلامية في الواقع الحالي المتسم بتعدد الثقافات والأديان وبالعلمانية. ولن تتيسر المحافظة على الروح الحقيقية للدين الإسلامي ونقلها إلى الأجيال الحديثة، دون مواجهة بناءة ومنفتحة لأتباع الديانات الأخرى ومع غير المتدينين. ويحمل المسلمون على عاتقهم مسؤولية الحرص على المحافظة على الإسهام الإيجابي للإسلام في المجتمع وصونه من تأثير المواقف الفردية ذات البعد الطائفي أو العلماني. إن الأجيال الصاعدة مدعوة إلى التمسك بجذورها الدينية، لكنها مدعوة أيضاً إن هي أرادت الحفاظ على هذه الجذور إلى عدم الانغلاق على الذات والانعزال للمحافظة على هويتها.

ومن شأن هذا البعد التربوي أن يمد الأجيال الحديثة بثقافة مبنية على مبدأ احترام التنوع في إطار الانسجام مع ممارسة الشعائر الدينية بعيداً عن كل غلو أو استقطاب ديني. إن الحل لا يكمن في محاولة بناء عالم أو مجتمع "إسلامي" مواز، بل في المساهمة وفق المنظور الإسلامي في النهوض بمسؤولياتنا التي تجعلنا جزءاً لا يتجزأ من مجتمع مركب ندرك كيف نتفاعل فيه مع الآخرين أخذاً وعطاءً.

ووفق هذا المنظور، يبدو من غير المناسب إحداث مدارس إسلامية "في فصول دراسية خاصة" حيث يقود تعليم «أركان العقيدة الإسلامية (وهو تعليم يجدر أن تضطلع به الأسر والمجتمعات التي ينتمي إليها الطالب) إلى الانعزال استناداً إلى العرق واللغة والجنسية (كما هو الشأن في ألمانيا وفي

جزء من إسبانيا)، كما أنه من غير الملائم تغييب تدريس الأديان في المدارس الحكومية (كما هو الحال في فرنسا، حيث تقتصر معرفة الأديان على مواد دراسية من قبيل التاريخ أو الفلسفة)، أو حصر تدريس الأديان في منظور علم الاجتماع. وإذا كنا في الحالة الأولى نواجه خطر الزيادة من حدة التوترات وتكريس الجهل بين المتدينين وغير المتدينين، فإن المقاربة المقتصرة على علم الاجتماع (العلمانية أو متعددة الثقافات أو أياً كان شكلها) قد تنزع عن معرفة الأديان بعدها القدسي، من خلال جعلها مجرد معرفة عادية للتاريخ أو علم الاجتماع».

ومن ناحية أخرى، يبدو أن إنشاء مئات المدارس الإسلامية الخاصة في مختلف البلدان الأوربية ليس هو الحل الأمثل لضمان مساهمة فاعلة وواسعة للتربية الإسلامية داخل المدارس. بل ينبغي إحداث شبكة أوربية لأكاديميات الدراسات الإسلامية تتعاون في ما بينها من أجل توفير تكوين مهني لجميع مدرسي آلاف المدارس الحكومية، وتمكينهم من اكتساب معارف عن الإسلام الحقيقي وعن الحضارة الإسلامية بشكل مباشر على يد خبراء مسلمين أوربيين مختصين في العلوم التربوية والتعليمية. وبذلك يمكن تصحيح الصورة المشوهة عن الإسلام والمسلمين في الكتب المدرسية وداخل المجتمعات الغربية.

وفي هذا الصدد، يجدر التذكير بتجربة نفذتها أكاديمية الدراسات متعددة الأديان في إيطاليا، التي أسست مؤخراً في مدينة ميلانو، حيث ساهمت بشكل فاعل في تكوين مدرسين وعاملين في مجال التفاعل الثقافي، من خلال توفير دروس وحلقات دراسية للتكوين في مجال الأديان[1].

وإذا ما نجحنا في توسيع نطاق مثل هذا التجارب، فإن النتائج ستكون ملموسة ومهمة :

---

www.accademiaisa.it (1)

- ستتاح الفرصة أمام المدرسين لمعرفة الإسلام الحقيقي بشكل مباشر وتصحيح الأحكام المسبقة التي خلفها الاستعمار أو تلك الناشئة عن الأدب الاستشراقي أو التضليل الذي تمارسه بعض وسائل الإعلام؛
- سيلمس الطلاب المسلمون الاعتراف بقيمهم الدينية والثقافية داخل المدارس الحكومة وستتعزز بذلك عملية الإدماج الطبيعي للهوية الإسلامية في التنوع الثقافي؛
- وسيتعلم زملاؤهم في الفصول الدراسية من غير المسلمين احترام قيم الثقافة الإسلامية ومن ثم احترام زملائهم المسلمين في المدرسة ومستقبلا في ميدان العمل؛
- سيشعر آباء الطلاب المسلمين بالطمأنينة حين يدركون أن الإسلام يلقن على الوجه الصحيح لأبنائهم الذين سيصبحون مواطنين أوربيين يطمحون إلى آفاق أرحب في مستقبلهم المهني والاجتماعي؛
- ستتحول المدرسة إلى مختبر لتطوير المجتمع الأوربي وفضاء منفتحاً على الحوار والتفاعل في إطار التنوع الثقافي والديني وفق النظام التعددي؛
- لن يبقى الإسلام والمسلمون ضحية التمييز، بل سيكون بوسع المسلمين بفضل النضج الفكري لباقي مكونات المجتمع التصدي لكل أشكال الانحراف وإقصاء الآخر.

إن وضع سياسات تربوية وثقافية لأوربا الألفية الثالثة يستلزم اعتماد تعليم شامل يتم في إطاره إبراز مؤهلات المدرسين وكفاءاتهم من أجل بناء أسس تعليم يكفل نقل قيم التعاون والاستقامة في إطار العدالة الاجتماعية، وذلك عبر التركيز على البعد الروحي للإنسان.

المراجع

I. in E.U.: Islam in European Union: What's at stake in the future?, Study of the Policy Department for Stuctural and Cohesion Policies of the European Parliament, PE 369.031 del 14/05/07.

M. in E.U.: Muslims in the European Union: Discrimination and Islamophobia, European Monitoring Centre on Racism and Islamophobia (EUMC), 2006.

International Religious Freedom Report 2007, U.S. Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights, and Labour.

Perceptions of Discrimination and Islamophobia: Voices from members of Muslim communities in the European Union, European Monitoring Centre on Racism and Islamophobia (EUMC), 2006.

Musulmani d'Occidente, a cura della CO.RE.IS. Italiana, Milano 2005.

Enriello, Mulayka Laura, *Essere musulmani nella scuola di oggi, in Musulmani d'Occidente*, a cura della CO.RE.IS. Italiana, Milano 2005.

Ferrero, Jalila Donatella, *Pedagogia e didattica fra tradizione e modernità, in Musulmani d'Occidente*, a cura della CO.RE.IS. Italiana, Milano 2005.

Pallavicini, Yahya Sergio Yahe, *L'insegnamento della religione islamica nella scuola laica e la formazione degli imam, in Musulmani d'Occidente*, a cura della CO.RE.IS. Italiana, Milano 2005.

Pallavicini, Yahya Sergio Yahe, *L'Islam in Europa: Riflessioni di un imam italiano*, Il Saggiatore, Milano 2004.

Pallavicini, Yahya Sergio Yahe, *Gli insegnanti e le scuole, in L'Islam in Europa: Riflessioni di un imam italiano*, Il Saggiatore, Milano 2004.

Pallavicini, Yahya, *Dentro la Moschea*, BUR Rizzoli, Milano 2007.

Pallavicini, Yahya Sergio Yahe, *The Training Programme of Imams in Italy, in The Study of Religion and the Training of Muslim Clergy in Europe*, Leiden University Press, 2008.

http://www.euro-islam.info, Country profile of Italy.

http://www.euro-islam.info, Country profile of France.

http://www.euro-islam.info, Country profile of Germany.

http://www.euro-islam.info, Country profile of UK.

http://www.euro-islam.info, Country profile of Spain.

Accattoli, Luigi. Islam: *Storie Italiane di buona convivenza*. Bologna: Dehoniane, 2004.

Cardia, Carlo. *Le sfide della laicità. Etica, multiculturalismo, islam*. Milano: San Paolo, 2007.

Cardini, Franco. *Noi e l'Islam: Un incontro possibile?* Roma and Bari: Laterza, 1994.

Centro Studi Metafisici. *Ebrei e musulmani in dialogo*. Milano: Il messaggio, 2006.

CO.RE.IS. (Comunità Religiosa Islamica) Italiana. *Intesa tra la Repubblica Italiana e la Comunità Islamica in Italia*. Milano: La Sintesi editrice, 1997.

Ferrari, Silvio. Musulmani in Italia: *La condizione giuridica delle comunità islamiche*. Bologna: Il Mulino, 2000.

Jacobucci, Michelangelo. *I nemici del dialogo*. Roma: Armando Editore, 2005.

Pallavicini, Abd al-Wahid. *Islam Interiore*. Milano: Il Saggiatore, 2002.

Tessore, Dag. *L'evoluzione della spiritualità nell'Italia multiculturale*. Roma: Il Settimo Sigillo, 2003.